صندوق التنمية الصناعية السعودي
Saudi Industrial Development Fund

التقرير السنوي للعام المالي ٤٥

١٤٣٦
١٤٣٧هـ

رؤية VISION 2030

المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

بسم الله الرحمن الرحيم

خادم الحرمين الشريفين

الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

صاحب السمو الملكي

الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز آل سعود

ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية

صاحب السمو الملكي

الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء
وزير الدفاع

الـرؤيــة

المساهمة في أن تكون المملكة العربية السعودية دولة صناعية متقدمة عبر تقديم حلول مالية واستشارية.

الرسالة

- دعم و تنويع الاقتصاد السعودي من خلال المساعدة في تشكيل القطاعات الصناعية، و تطوير المؤسسات التنافسية و دعم المبادرات الاستراتيجية.

القيم

- **المبادرة** في التنمية.
- **الشراكة** في النمو.
- **المسؤولية** في الاستثمار.
- **الخبرة** في الاستشارات.
- **النجاح** في الصناعة.

المحتويات:

تقديم معالي وزير التجارة والصناعة رئيس مجلس إدارة الصندوق.	٩
تمهيد : اتجاهات ومؤشرات الاقتصاد المحلي :	١٠
الوضع الاقتصادي للمملكة خلال عام ٢٠١٥م.	١٢
مؤشرات أداء القطاع الصناعي المحلي.	١٤
استعراض أداء الصندوق :	١٦
النشاط الإقراضي للعام المالي ١٤٣٦/١٤٣٧هـ (٢٠١٥م) .	١٨
برنامج كفالة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة.	٢٩
الموارد البشرية والتدريب.	٣١
مبادرات إدارة الموارد البشرية:	٣١
لمحة عن استراتيجية الصندوق	٣٢
دورة تقييم المشاريع الصناعية.	٣٤
الهيكل التنظيمي للصندوق .	٣٦
إدارة تحت المجهر :	٣٨
إدارة تنسيق وخدمات القروض.	٤٠
دراسة صناعية :	٤٢
الطاقة الشمسية بالمملكة العربية السعودية.	٤٤
موضوع تحت الأضواء :	٥٢
تنافسية القطاع الصناعي السعودي.	٥٤
بيانات النشاط الإقراضي للصندوق .	٦٠

مجلس الإدارة

معالي الدكتور/ توفيق بن فوزان الربيعة

وزير التجارة والصناعة

رئيس مجلس الإدارة

سعادة المهندس/ صالح بن إبراهيم الرشيد

مدير عام الهيئة السعودية للمدن الصناعية

ومناطق التقنية (مدن)

سعادة الأستاذ/ عبدالله بن إبراهيم العياضي

مساعد أمين عام صندوق الاستثمارات العامة

سعادة الدكتور/ أسامة بن حسين منصوري

مستشار معالي وزير الاقتصاد والتخطيط / خبير تخطيط

سعادة الدكتور/ عابد بن عبدالله السعدون

وكيل وزارة البترول والثروة المعدنية لشؤون الشركات

تقديم معالي وزير التجارة والصناعة
رئيس مجلس إدارة الصندوق:

يسرني تقديم التقرير السنوي لصندوق التنمية الصناعية السعودي للعام المالي ١٤٣٦/١٤٣٧هـ (٢٠١٥م)، والذي يعكس بجلاء ثقة المستثمرين المحليين والأجانب بقوة الاقتصاد السعودي، والدور الكبير لصندوق التنمية الصناعية السعودي في تعزيز القطاع الصناعي.

وقد حقق الاقتصاد السعودي هذا العام نتائج إيجابية، وذلك بالرغم من التحديات الاقتصادية الكبيرة المتمثلة في تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي، وتراجع أسعار النفط لأدنى مستوى له منذ ١٢ عاماً. وقد جاءت هذه النتائج الإيجابية نتيجة لمواصلة الدولة العمل على الإصلاحات الاقتصادية الرامية إلى تعزيز كفاءة الاقتصاد الوطني وتعزيز قدراته التنافسية.

وفيما يتعلق بأداء القطاع الصناعي، فقد واصل هذا القطاع في السنوات الأخيرة تحقيق معدلات نمو تفوق في المتوسط معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي. حيث بلغ معدل نمو الناتج المحلي للقطاع الصناعي خلال عام ٢٠١٥م ٥,٧٨٪ مقارنة بمعدل نمو قدره ٣,٣٥٪ للناتج المحلي الإجمالي، وذلك كنتيجة طبيعية للدعم الكبير الذي أولته قيادة المملكة للقطاع الصناعي لجعله ركيزة أساسية لتحقيق التنويع الاقتصادي المنشود. وفي ذات السياق، فقد واصل صندوق التنمية الصناعية السعودي هذا العام تحقيق نتائج غير مسبوقة من حيث قيمة وعدد القروض المعتمدة، حيث ارتفع عدد القروض المعتمدة خلال العام إلى ١٥٥ قرضاً وبقيمة تصل إلى ١١,٤ مليار ريال، وذلك للمساهمة في إنشاء ١٣٥ مشروعاً جديداً وتوسعة ٢٠ مشروعاً صناعياً قائماً، وقد بلغ إجمالي استثمارات هذه المشاريع ٤٠ مليار ريال.

وتأكيداً لاهتمام الدولة في توسيع القاعدة الصناعية وتعزيز التنمية الاقتصادية المتوازنة بين مناطق المملكة، وخصوصاً المناطق والمدن الواعدة، فقد نتج عن تطبيق الضوابط الخاصة بتفعيل قرار مجلس الوزراء القاضي بزيادة نسبة التمويل للمشاريع الصناعية المقامة في المناطق والمدن الأقل نمواً بما لا يزيد على ٧٥٪ من تكلفة المشروع بدلاً من ٥٠٪، ارتفاع نصيب المناطق الواعدة إلى ٥٤٪ من إجمالي عدد القروض و ٤٣٪ من إجمالي قيمة القروض التي تم اعتمادها خلال العام المالي ٢٠١٥م. علماً بأن هذه النسبة لم تكن تتعدى ١٤٪ من إجمالي عدد القروض و ١٥٪ من قيمتها قبل تطبيق قرار مجلس الوزراء الموقر.

ويجدر التنويه إلى أهمية تنويع الهيكل التقني للقطاع الصناعي في المملكة وزيادة قدراته التنافسية، حيث أنه بالرغم من ارتفاع القيمة المضافة الصناعية للفرد إلا أن صادرات المملكة الصناعيةلازال لديها فرصةأكبرللنمو، مما يستدعي تكثيف الجهود المشتركة بين القطاعين الحكومي والخاص لزيادة الاستثمارات في الصناعات متوسطة وعالية التقنية وتعزيز تنافسية الصادرات الصناعية، لا سيما أن الحوافز والتسهيلات التي تقدمها حكومة المملكة تعد الأفضل في المنطقة من حيث قدرتها على توفير بيئة جاذبة لاستقطاب الاستثمارات الصناعية المحلية والأجنبية، وبناء قاعدة صناعية وطنية، واستقطاب مشاريع صناعية عالمية ومحلية رائدة في عدد من المجالات.

وختاماً، لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر والتقدير لمقام خادم الحرمين الشريفين، وسمو ولي عهده الأمين، وسمو ولي ولي العهد على دعمهم المستمر للتنمية الصناعية ولصندوق التنمية الصناعية السعودي. والشكر موصول لزملائي أعضاء مجلس الإدارة ولإدارة الصندوق ومنسوبيه على ما يبذلونه من جهود ملموسة أثمرت في تحقيق هذه النتائج المتميزة، ونحن على ثقة بأن ما تحقق حتى الآن من إنجازات سيقودنا بإذن الله تعالى إلى مستقبل صناعي زاهر ومشرق.

والله ولي التوفيق،،،

وزير التجارة والصناعة
رئيس مجلس إدارة
صندوق التنمية الصناعية
السعودي

توفيق بن فوزان الربيعة

تمهيد:
اتجاهات ومؤشرات الاقتصاد المحلي

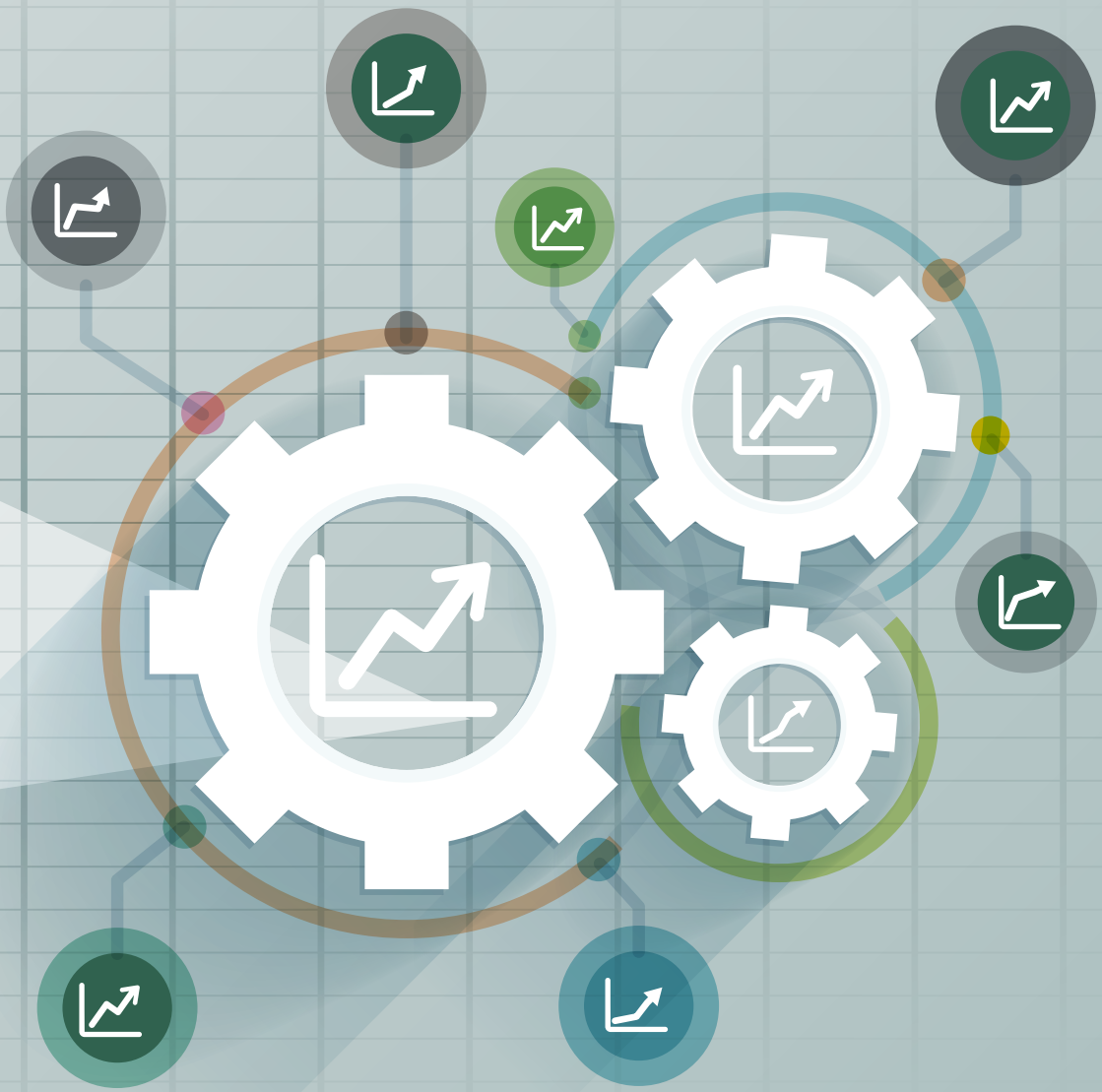

الوضع الاقتصادي للمملكة خلال عام ٢٠١٥م

حقق الاقتصاد السعودي في عام ٢٠١٥م نتائج جيدة، وذلك بالرغم من التحديات الاقتصادية والجيوسياسية التي شهدها هذا العام، حيث تراجع متوسط أسعار النفط في هذا العام بما يزيد على ٤٥٪ عن معدلها في عام ٢٠١٤م نتيجة لتباطؤ نمو الاقتصاد العالمي عن مستوياته السابقة. لكن خبرة المملكة في التعامل مع الدورات الاقتصادية لأسواق النفط ومواصلتها إجراء العديد من الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية كانت لها انعكاسات إيجابية في تخفيف أثر هذه التحديات على الاقتصاد السعودي. وحسب البيان المصاحب لإعلان الميزانية العامة للدولة الصادر عن وزارة المالية، فمن المتوقع أن يبلغ الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٥م وفقاً لتقديرات الهيئة العامة للإحصاء (٢,٤٥٠) مليار ريال بالأسعار الجارية بانخفاض نسبته (١٣,٣٥٪) مقارنة بالعام المالي السابق ٢٠١٤م، وأن يصل حجم الدين العام في نهاية العام المالي ٢٠١٥م الى حوالي ١٤٢ مليار ريال ، ليمثل ما نسبته ٥,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع لعام ٢٠١٥م. أما بالأسعار الثابتة ، فيتوقع أن يسجل الناتج المحلي الإجمالي للمملكة في عام ٢٠١٥م نمواً قدره (٣,٣٥٪).

وقد تمكن القطاع الخاص في عام ٢٠١٥م من مواصلة أدائه الجيد بتحقيقه لمعدلات نمو إيجابية ، حيث يتوقع نموه بنسبة (٥,٨٣٪) بالأسعار الجارية و (٣,٣٤٪) بالأسعار الثابتة. وقد واصلت جميع الأنشطة الاقتصادية المكونة للناتج المحلي غير النفطي تحقيق نتائج إيجابية ، حيث يقدر أن يصل النمو الحقيقي في نشاط الاتصالات والنقل والتخزين إلى (٦,١٪) ، وفي قطاع التشييد والبناء إلى (٥,٦٪) ، وفي نشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق إلى (٣,٨٦٪) ، وفي قطاع الصناعات التحويلية غير النفطية إلى (٣,٢٣٪) ، وفي نشاط خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال إلى ما يقارب (٢,٥٥٪).

كما شهد عام ٢٠١٥م تراجعاً في مستويات التضخم ، حيث تشير تقديرات الهيئة العامة للإحصاء إلى ارتفاع الرقم القياسي لتكاليف المعيشة خلال عام ٢٠١٥م بنسبة (٢,٢٪) مقارنة بارتفاع نسبته (٢,٧٪) في عام ٢٠١٤م، وذلك طبقاً لسنة الأساس ٢٠٠٧م. أما معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي ، الذي يعد أهم المؤشرات الاقتصادية لقياس التضخم على مستوى الاقتصاد ككل، فمن المتوقع أن يشهد ارتفاعاً بنسبة (٢,٠٢٪) في عام ٢٠١٥م مقارنة بما كان عليه في العام الماضي.

وحسب التقديرات الأولية لمؤسسة النقد العربي السعودي ، يتوقع أن يحقق الحساب الجاري لميزان المدفوعات عجزاً مقداره (١٥٥) مليار ريال في العام ٢٠١٥م مقارنة بفائض مقداره (٢٨٨,٤)

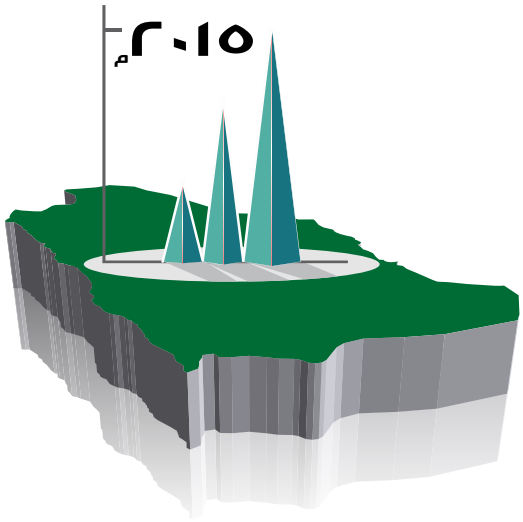

مليار ريال للعام الماضي ٢٠١٤م. وفي المقابل، يتوقع ان يحقق الميزان التجاري في عام ٢٠١٥م فائضاً مقداره (٢٣٥,٣) مليار ريال وذلك بانخفاض نسبته (٦٥,٩٪) عن العام الماضي، وذلك نتيجة انخفاض إجمالي قيمة الصادرات السلعية بنسبة (٤٠,٢٪)، حيث يقدر أن تبلغ قيمة الصادرات السلعية خلال عام ٢٠١٥م نحو (٧٦٧,٢) مليار ريال. كما يتوقع أن تبلغ قيمة الصادرات السلعية غير النفطية حوالي (١٧٦,٣) مليار ريال بانخفاض نسبته (١٨,٨٪) عن العام الماضي، وتمثل الصادرات السلعية غير النفطية ما نسبته (٢٢,٩٪) من إجمالي الصادرات السلعية. أما الواردات السلعية ، فتشير التوقعات الى أنها ستبلغ (٥٣١,٩) مليار ريال في عام ٢٠١٥م بانخفاض نسبته (١٠,٥٪) عن العام السابق.

وعلى صعيد التطورات المالية والنقدية، وفي ضوء ما يشهده الاقتصاد المحلي والعالمي من تطورات، فقد استمرت السياستان المالية والنقدية اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان توفر مستوى ملائم من السيولة يلبي احتياجات الاقتصاد الوطني. وقد سجل عرض النقود بتعريفه الواسع خلال الأشهر العشرة الأولى من عام ٢٠١٥م نمواً قُدرت نسبته بحوالي (٢,٥٪) مقارنة بنمو نسبته (١٠,٤٪) لنفس الفترة من العام المالي الماضي ٢٠١٤م.

وفيما يخص القطاع المصرفي، فقد واصلت المصارف التجارية تعزيز ملاءتها المالية، إذ ارتفع رأس مالها واحتياطياتها خلال الأشهر العشرة الأولى من عام ٢٠١٥م بنسبة (٩,٦٪) لتصل إلى حوالي (٢٧١,٩) مليار ريال. وازداد إجمالي مطلوباتها من القطاعين العام والخاص خلال الفترة نفسها بنسبة (٧,٩٪) ، كما ارتفع حجم الودائع المصرفية بنسبة (١,٧٪). أما على المستوى السنوي فحققت نمواً بلغ (٣,٣٪) مقارنة بالعام الماضي. كما استمرت المصارف التجارية في أداء دورها الحيوي في دعم القطاع الخاص وتوسيع دائرة أنشطتها، حيث بلغ إجمالي الائتمان الممنوح من قبل المصارف التجارية للأنشطة الاقتصادية في القطاع الخاص خلال الأشهر التسعة الأولى للعام ٢٠١٥م حوالي (١٣٣٠) مليار ريال. وبالنظر إلى التفاصيل في القطاعات الفرعية، نجد أن حجم التمويل الممنوح قد نما لبعض الأنشطة الاقتصادية

مثل قطاع الخدمات بنسبة (١٨٪)، وقطاع البناء والتشييد بنسبة (١٧٪)، وقطاع الماء والكهرباء والغاز والخدمات الصحية بنسبة (٨,١٪)، وقطاع الصناعة والإنتاج بنسبة (٨٪) ، وقطاع التجارة بنسبة (٦٪)، وقطاع الزراعة وصيد الأسماك بنسبة (١٪)، بينما شهد حجم التمويل لبعض القطاعات بعض التراجع كقطاع التعدين والمناجم الذي تراجع بنسبة (٨٪)، وقطاع النقل والاتصالات بنسبة (٤,٥٪)، وقطاع التمويل بنسبة (٢٪).

في ذات الاتجاه ، حقق صندوق التنمية الصناعية السعودي أداءً مميزاً هذا العام ليؤكد بذلك على دوره الحيوي في دعم الصناعة المحلية في كافة أنشطتها، حيث قفزت اعتماداته إلى (١١,٤) مليار ريال لعدد (١٥٥) قرضاً، بنسبة زيادة قدرها (٦,٩٪) في عدد القروض المعتمدة، و (٩٤٪) في قيمتها. واستمر الصندوق في دوره التنموي لتعزيز الاستثمار الصناعي في المناطق والمدن الواعدة، حيث شكلت قيمة القروض لها ٤٣٪ من إجمالي قيمة القروض و ٥٤٪ من إجمالي عدد القروض للعام المالي ٢٠١٥م.

من ناحية أخرى، سجل المؤشر العام للسوق المالية السعودية بنهاية عام ٢٠١٥م انخفاضاً بنسبة (١٧٪) ليسجل (٦٩١٢) نقطة مقارنة مع (٨٣٣٣) نقطة في نهاية عام ٢٠١٤م. وقامت هيئة السوق المالية بالعمل على توسيع قاعدة السوق عبر زيادة فرص التمويل والنمو للشركات وزيادة القنوات الاستثمارية، حيث تم طرح جزء من أسهم ثلاث شركات للاكتتاب العام بمبلغ (٣,٨) مليار ريال، وصكوك لشركة واحدة بمبلغ (٣,٩) مليار ريال ، وحصلت ١٢ شركة على حقوق أولية بمبلغ (٢,٣) مليار ريال. كما عملت هيئة السوق المالية على طرح وحدات صناديق الاستثمار، حيث تم الترخيص لعدد ٢٦ صندوقاً استثمارياً جديداً ليصبح إجمالي عدد الصناديق المرخصة ٢٦٥ صندوقاً. ونفذت هيئة السوق المالية خلال العام ٢٠١٥م العديد من الخطوات الهادفة لتنظيم إصدار الأوراق المالية وتطوير أسواقها ورفع مستوى الشفافية والإفصاح في معاملاتها، حيث اعتمد مجلس الهيئة القواعد المنظمة لاستثمار المؤسسات المالية الأجنبية المؤهلة في الأسهم المدرجة، ثم سمح بفتح المجال للمؤسسات المالية الأجنبية المؤهلة لشراء وبيع الأسهم المدرجة في السوق المالية السعودية.

وفي مجال الاصلاحات الهيكلية والتنظيمية والتي تهدف إلى تعزيز هيكل الاقتصاد الوطني ، فقد أصدر المقام السامي العديد من القرارات والأوامر منها إلغاء ١٢ من اللجان والهيئات والمجالس العليا وإنشاء مجلسي: الشؤون السياسية والأمنية، والشؤون الاقتصادية والتنمية بهدف رفع كفاءة الأداء ومستوى التنسيق، وتسريع آلية اتخاذ القرارات ومتابعة تنفيذها، ورسم الاتجاهات المستقبلية. كما وافق مجلس الوزراء على إعادة ترتيب الأجهزة التي تشرف عليها وزارة المالية أو ترتبط بها تنظيمياً، ومن ضمنها صندوق التنمية الصناعية السعودي، حيث وجه مجلس الوزراء بأن يكون ارتباط صندوق التنمية الصناعية السعودي بوزارة التجارة والصناعة، ويرأس مجلس إدارته وزير التجارة والصناعة. كما صدر خلال عام ٢٠١٥م الموافقة على عدد من الأنظمة منها: نظام السياحة، نظام مباشرة الأموال العامة، نظام رسوم الأراضي البيضاء، نظام الشركات. كما تمت الموافقة على عدد من التنظيمات منها: تنظيم جمعية حماية المستهلك، تنظيم الهيئة السعودية للمحامين، تنظيم المركز السعودي لاعتماد المنشآت الصحية، تنظيم هيئة توليد الوظائف ومكافحة البطالة، تنظيم الهيئة العامة للإحصاء، البرنامج الوطني لإدارة المشاريع، الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، تنظيم صندوق الشهداء والمصابين والأسرى والمفقودين، المركز السعودي لقياس الأجهزة العامة، مركز الإنجاز والتدخل السريع. كما تمت الموافقة من حيث المبدأ على إنشاء المركز الوطني للدراسات الاستراتيجية التنموية.

وقد حظي الاقتصاد السعودي في هذا العام بتقدير وإشادة العديد من الجهات الاقتصادية. حيث أشاد تقرير مشاورات صندوق النقد الدولي مع المملكة عام ٢٠١٥م بمكانة الاقتصاد السعودي، وأنه من أفضل الاقتصادات نمواً في مجموعة العشرين. كما أثنى المسؤولون في صندوق النقد الدولي على قوة القطاع المصرفي السعودي، وأيدوا الجهود المتواصلة لتعزيز التنظيم والرقابة في القطاع المالي. وقد أعلنت وكالة ستاندرد آند بورز العالمية للتصنيف الائتماني على أنها أبقت على التصنيف السيادي للمملكة عند (AA–) على المدى الطويل. كما أبقت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني على تصنيفها السيادي للمملكة عند (AA) على المدى الطويل.

وختاماً، فإن أداء الاقتصاد السعودي في عام ٢٠١٥م يعتبر جيداً في ظل انخفاض أسعار النفط و ما يشهده الاقتصاد العالمي من تباطؤ في النمو ، وهو يدل على قوة ومتانة الاقتصاد السعودي ونجاح الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية التي تنفذها الدولة لدفع عجلة النمو الاقتصادي و تنويع مصادر الدخل. لذا، فمن المتوقع أن تعزز هذه الإصلاحات نمو الاقتصاد السعودي وخاصة القطاع غير النفطي نتيجة للاستمرار في التركيز على المشاريع التنموية وترشيد الإنفاق وتنويع مصادر الدخل غير النفطية.

مؤشرات أداء القطاع الصناعي للمملكة خلال عام ٢٠١٥م :

انعكس تباطؤ الاقتصاد العالمي والانخفاض الحاد في أسعار النفط في العام ٢٠١٥م سلباً على الطلب على المنتجات الصناعية ،حيث انخفضت قيمة صادرات المملكة السلعية غير النفطية والتي تتكون معظمها من الصادرات الصناعية بنسبة ١٨,٨٪ ، مما ساهم في تباطؤ النمو في قطاع الصناعات التحويلية المحلية من ٩,٥٤٪ في عام ٢٠١٤م الى ٥,٧٨٪ في عام ٢٠١٥م (حسب الأسعار الثابتة لعام ٢٠١٠م) ، وذلك وفقاً لبيانات الهيئة العامة للإحصاء.

وفيما يلي نلقي نظرة أكثر تفصيلاً لبعض مؤشرات الأداء للقطاع الصناعي المحلي. و نظراً لعدم توفر البيانات المطلوبة لعام ٢٠١٥م ، فقد قمنا بتحليل البيانات المتوفرة في قاعدة المعلومات الصناعية بالصندوق لبيانات عام ٢٠١٤م . وتوضح الأشكال (١ ، ٢ ، ٣) ملامح الأداء حسب القطاعات الصناعية للعام ٢٠١٤م.

بالنظر لمؤشرات الإنتاجية الصناعية ، يوضح الشكل (١) متوسط القيمة المضافة لكل عامل في القطاعات الصناعية للعام ٢٠١٤م ، حيث يلاحظ أن قطاع المنتجات الكيميائية يأتي في المرتبة الأولى من حيث متوسط القيمة المضافة لكل عامل بقيمة ٢٧٣ ألف ريال ، يليه قطاع المنتجات المعدنية بقيمة ٢٣٤,٤ ألف ريال ، فقطاع مواد البناء بقيمة ١٥٣,١ ألف ريال، وقطاع الورق والطباعة بقيمة ١٠٩,٣ ألف ريال، والخشب ومنتجاته بقيمة ٧٦,٩ ألف ريال، والمواد الغذائية بقيمة ٧٢,١ ألف ريال، وقطاع النسيج والمنتجات الجلدية بقيمة ٤٠,١ ألف ريال، وأخيراً قطاع المنتجات الأخرى كأقل متوسط للقيمة المضافة لكل عامل بقيمة ٢٠,٥ ألف ريال.

الشكل (١)
القيمة المضافة لكل عامل بآلاف الريالات

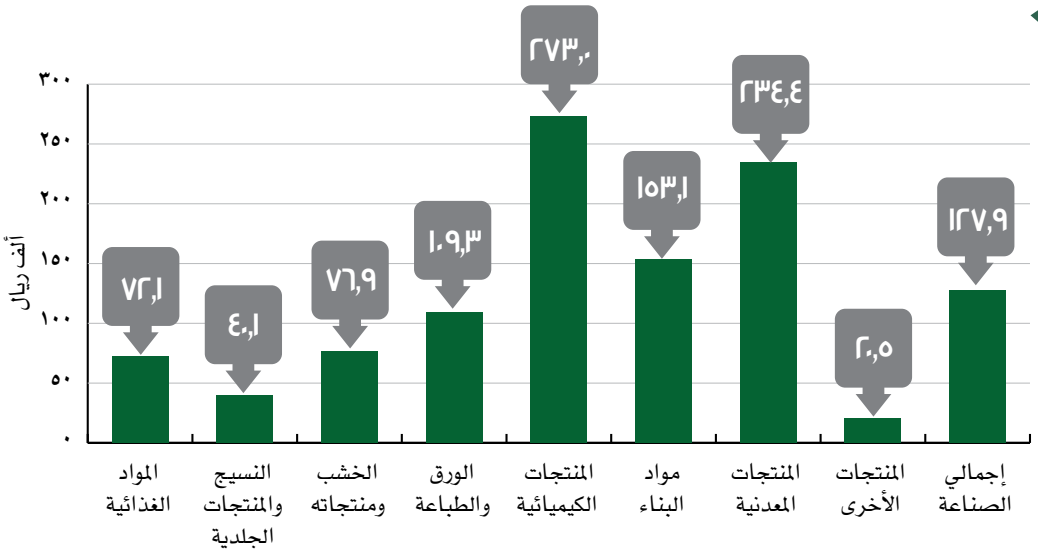

المصدر: قاعدة البيانات الصناعية بالصندوق لبيانات عام ٢٠١٤م

ومن المؤشرات التي اكتسبت أهمية متزايدة وخصوصاً في السنوات القليلة الماضية مؤشر معدل الصادرات الصناعية، حيث تولي خطط التنمية للمملكة أهمية كبرى لتعزيز الصادرات غير النفطية وخصوصاً الصادرات الصناعية كهدف استراتيجي للاقتصاد الوطني لتخفيف الاعتماد على الصادرات النفطية ، ويظهر الشكل (٢) نسبة الصادرات الصناعية لإجمالي المبيعات. ويلاحظ من معدلات عام ٢٠١٤م تصدر قطاع المنتجات الكيميائية لكافة القطاعات حيث تبلغ نسبة الصادرات لإجمالي المبيعات في هذا القطاع حوالي ٥٦,٢٪ ، يليه في المرتبة الثانية قطاع النسيج والمنتجات الجلدية بنسبة ٥٢٪ ، فقطاع المنتجات الأخرى (٤٠٪) ، ومنتجات الورق والطباعة (٢٧,٢٪) و المواد الغذائية (٢١,٦٪) والمنتجات المعدنية (١٣,٧٪) و مواد البناء (١٢,٧٪) . بينما بلغت نسبة مبيعات التصدير لقطاع الخشب ومنتجاته من إجمالي المبيعات أقلّ نسبة (٧,٣٪).

الشكل (٢)
نسبة الصادرات الصناعية لإجمالي المبيعات

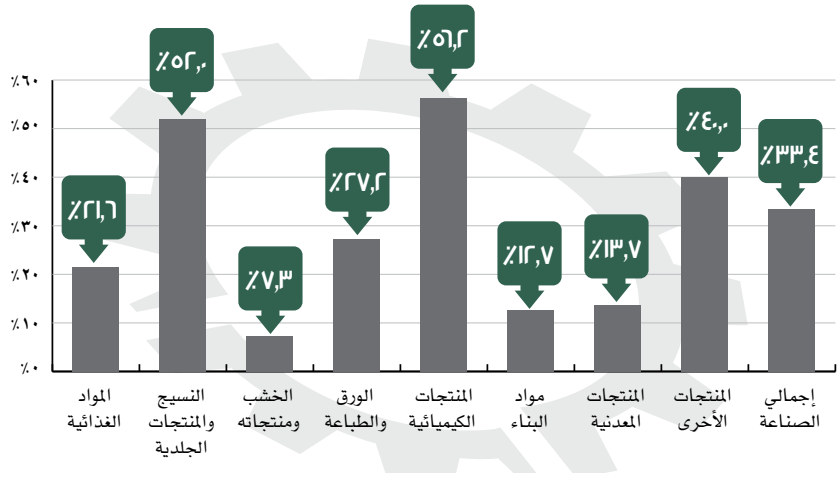

المصدر: قاعدة البيانات الصناعية بالصندوق لبيانات عام ٢٠١٤م

وفيما يخص مؤشر نسبة العمالة الوطنية لإجمالي العمالة في الصناعة فيعتبر أيضاً من المؤشرات ذات الأهمية المتزايدة على صعيد الاقتصاد السعودي ، ويظهر الشكل (٣) النسبة المئوية للعمالة السعودية من إجمالي العمالة في القطاعات الصناعية للعام ٢٠١٤م، حيث يلاحظ أن قطاع المنتجات الكيميائية يتصدر القطاعات الصناعية الأخرى بنسبة عمالة سعودية تبلغ ٣٣,٥ ٪ يليه قطاع مواد البناء بنسبة عمالة سعودية قدرها ٣١,٤ ٪ ، ثم قطاع الخشب ومنتجاته بنسبة ٢٥٪ والمنتجات المعدنية بنسبة ٢٢,١٪ ، ثم قطاع المنتجات الأخرى بنسبة ٢١,٩٪، وقطاع الورق والطباعة بنسبة ١٩,٧٪، والنسيج والمنتجات الجلدية بنسبة ١٩٪، وأخيراً يأتي قطاع المواد الغذائية بنسبة عمالة سعودية تبلغ ١٨,٣٪ . ويتضح مما ذكر أن نسب العمالة السعودية في القطاعات الصناعية المختلفة لا تزال دون الطموحات، حيث ما زالت العمالة الأجنبية تشكل الجزء الأكبر من هيكل القوى العاملة في القطاع الصناعي، الأمر الذي يؤكد على أهمية تعزيز فرص العمل للقوى العاملة الوطنية في القطاع الصناعي من خلال تطوير هيكل الصناعة المحلية لجعلها قادرة على خلق المزيد من فرص العمل المجزية للمواطنين.

الشكل (٣)
نسبة العمالة السعودية لإجمالي العمالة

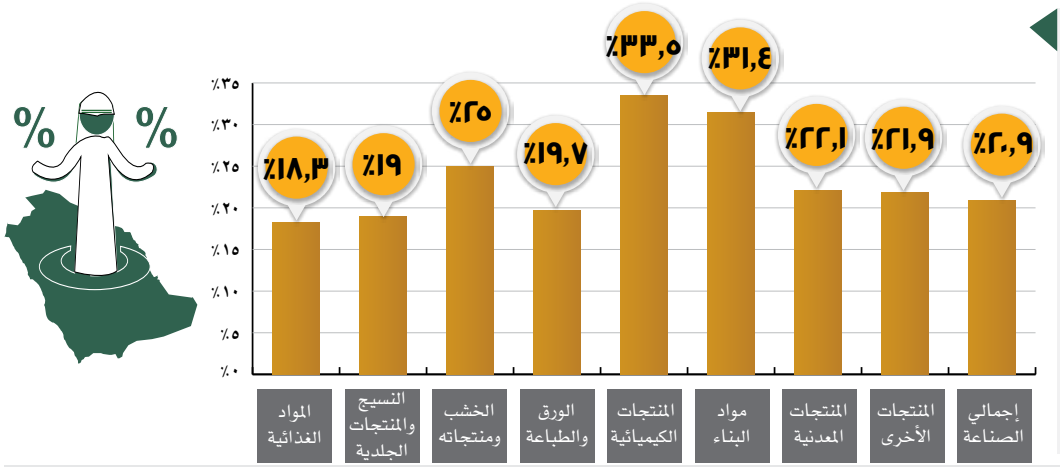

المصدر: قاعدة البيانات الصناعية بالصندوق لبيانات عام ٢٠١٤م

استعـــــراض أداء الصندوق

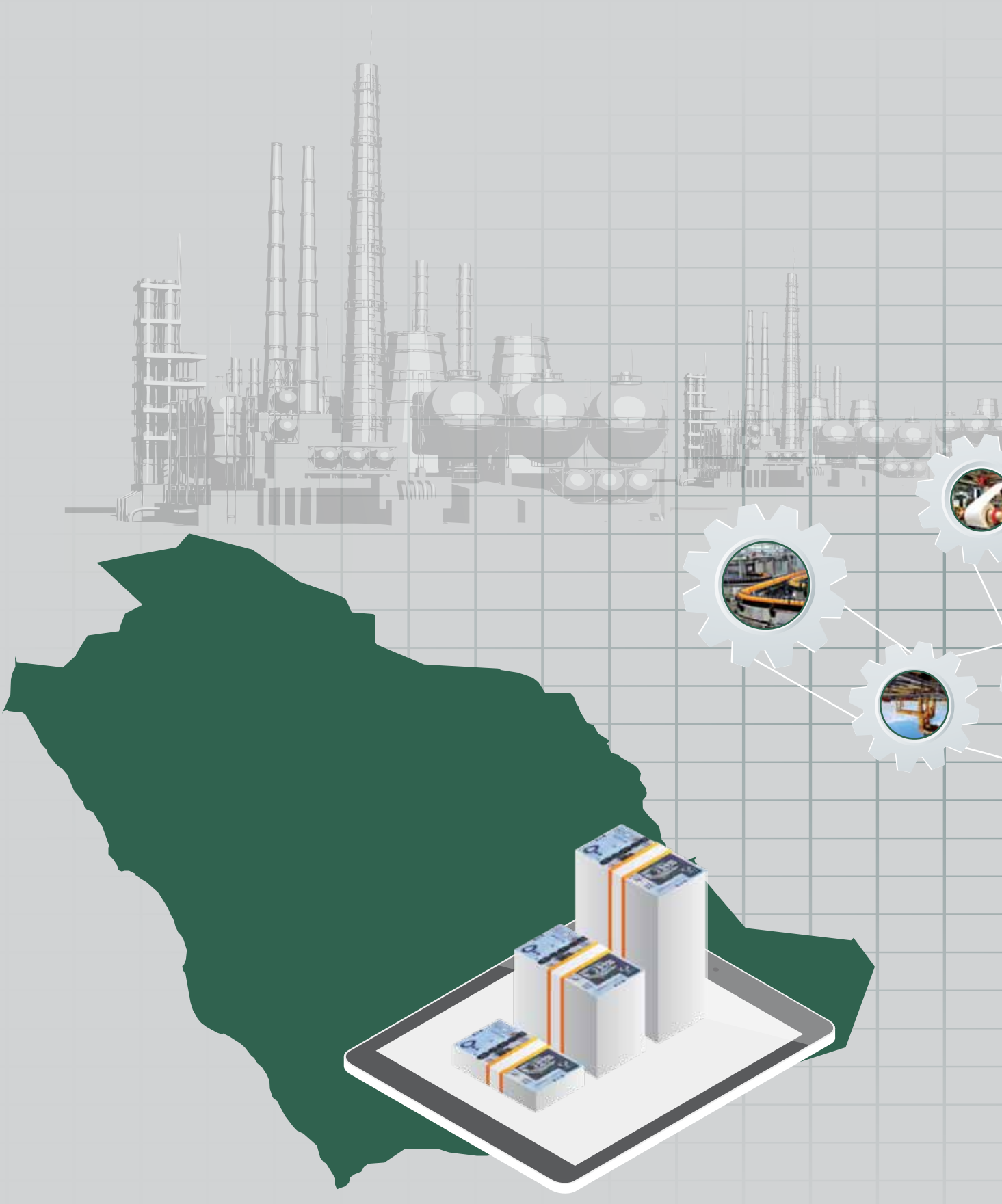

النشاط الإقراضي للعام المالي ١٤٣٦/١٤٣٧هـ (٢٠١٥م):

تزامن تقرير الصندوق للعام المالي ١٤٣٦/١٤٣٧هـ (٢٠١٥م) مع الموافقة السامية على ارتباط الصندوق بوزارة التجارة والصناعة، حيث صدر قرار مجلس الوزراء الموقر رقم ٢٧٠ وتاريخ ١٤٣٦/٦/٣هـ، والقاضي بأن يكون ارتباط صندوق التنمية الصناعية السعودي بوزارة التجارة والصناعة، ويرأس مجلس إدارته وزير التجارة والصناعة، وكذلك صدر قرار مجلس الوزراء الموقر رقم ٩ وتاريخ ١٤٣٧/١/١٣هـ والقاضي بأن يُنقل نشاط تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة من البنك السعودي للتسليف والادخار إلى صندوق التنمية الصناعية السعودي ويكون الصندوق مختصاً ببرامج تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة أو ضمان تمويلها، ويكون ضمان تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة من اختصاص برنامج كفالة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، الذي تديره إدارة الصندوق.

وقد كان أداء الصندوق خلال عام التقرير متميزاً بكل المقاييس، إذ حققت مبالغ القروض المعتمدة والمنصرفة والمسددة خلال عام ١٤٣٦/١٤٣٧هـ (٢٠١٥م) أعلى أرقام لها منذ إنشاء الصندوق. فقد بلغ عدد القروض التي اعتمدها الصندوق خلال العام (١٥٥) قرضاً بلغت قيمتها (١١,٤٣٨) مليون ريال، وهي أعلى قيمة تم اعتمادها في عام واحد منذ إنشاء الصندوق، وبزيادة نسبتها ٦,٩٪ في عدد القروض و ٩٤٪ في قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق خلال العام المالي السابق ١٤٣٥/١٤٣٦هـ.

وقد قُدمت هذه القروض المعتمدة خلال عام التقرير للمساهمة في إقامة (١٣٥) مشروعاً صناعياً جديداً وتوسعة (٢٠) مشروعاً صناعياً قائماً بلغ إجمالي استثماراتها (٤٠) مليار ريال. وبلغت قيمة المبالغ التي تم صرفها خلال العام (٧,١٦٨) مليون ريال، أي بزيادة ٢٦٪ عن المبالغ التي تم صرفها خلال العام المالي السابق. وتعتبر هذه المبالغ المصروفة خلال عام التقرير أعلى قيمة تم صرفها خلال عام واحد منذ إنشاء الصندوق. وبالمقابل تعتبر مبالغ القروض التي تم تسديدها من قبل المقترضين خلال عام ١٤٣٦/١٤٣٧هـ والبالغة (٤,٦٥٣) مليون ريال، أعلى قيمة تم تسديدها خلال عام واحد منذ إنشاء الصندوق. وبذلك يتضح أن الأرقام التي حققها الصندوق خلال العام من حيث قيمة القروض المعتمدة، وقيمة القروض المنصرفة، وقيمة القروض المسددة أرقاماً قياسية.

وتؤكد اعتمادات الصندوق خلال العام المالي ١٤٣٦/١٤٣٧هـ (٢٠١٥م)، تنامي حصة المشاريع الصناعية الجديدة بصورة أكبر مقارنة بمشاريع التوسعة للمصانع القائمة، حيث بلغ عدد

الشكل رقم(٤): قيمة القروض التراكمية المعتمدة من الصندوق والمبالغ المنصرفة والمعاد تسديدها (بملايين الريالات)

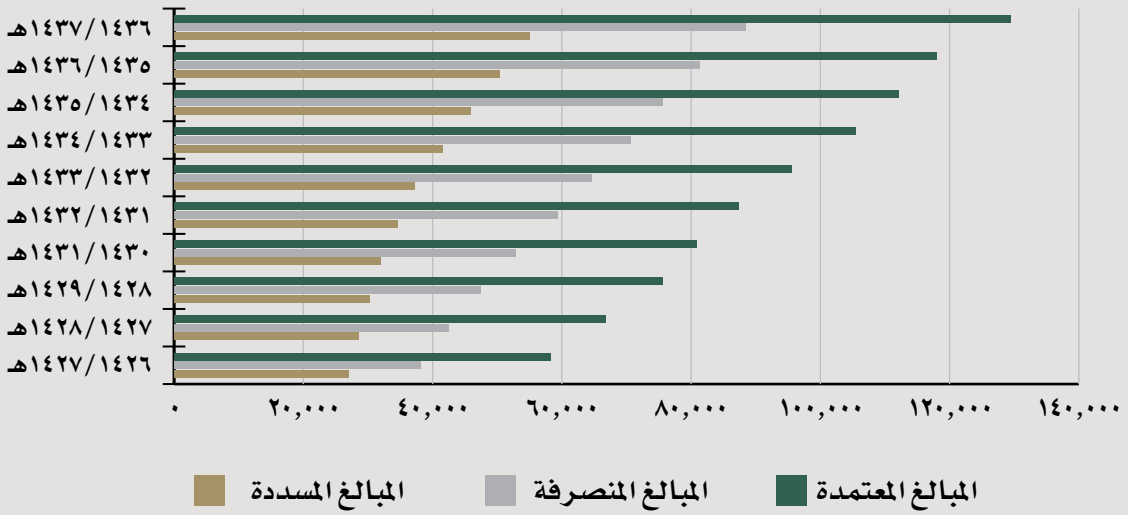

القروض الصناعية للمشاريع الجديدة (١٣٥) قرضاً باعتمادات بلغت (١٠,٦٦٨) مليون ريال ممثلة بذلك ٨٧٪ من إجمالي عدد القروض و ٩٣٪ من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق خلال العام.

كما تميز نشاط الصندوق خلال العام المالي ١٤٣٦/١٤٣٧هـ (٢٠١٥م) بالنسبة العالية من القروض التي اعتمدها الصندوق للمشاريع الصناعية التي تقع في المناطق والمدن الواعدة، حيث بلغت نسبتها ٥٤٪ من عدد القروض و ٤٣٪ من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق خلال العام، علماً بأن هذه النسبة لم تكن تتعدى ١٤٪ من إجمالي عدد قروض الصندوق و ١٥٪ من قيمتها قبل تطبيق الضوابط الخاصة بزيادة نسبة تمويل الصندوق للمشاريع الصناعية المقامة في المناطق والمدن الأقل نمواً بما لا يزيد عن ٧٥٪ من تكلفة المشروع بدلاً من ٥٠٪ وزيادة فترة سداد القرض بما لا يزيد عن ٢٠ سنة بدلاً من ١٥ سنة.

ومن الملامح المميزة أيضاً لإنجازات الصندوق خلال العام المالي ١٤٣٦/١٤٣٧هـ (٢٠١٥م)، النسبة العالية من عدد القروض التي اعتمدها الصندوق للمشاريع الصناعية الصغيرة (التي تصل قروضها إلى ١٥ مليون ريال)، حيث بلغت نسبة قروض الصندوق لهذه الفئة من المشاريع ٥٥٪ من إجمالي عدد القروض التي اعتمدها الصندوق خلال العام المالي ١٤٣٦/١٤٣٧هـ.

وبصورة إجمالية، بلغ إجمالي عدد القروض الصناعية التي اعتمدها الصندوق منذ إنشائه في عام ١٣٩٤هـ وحتى نهاية العام المالي ١٤٣٦/١٤٣٧هـ (٣٩٢٤) قرضاً بقيمة إجمالية قدرها (١٢٩,٤٢٥) مليون ريال، قُدمت للمساهمة في إنشاء (٢٨٥٢) مشروعاً صناعياً جديداً وتوسعة (١٠٧٢) مشروعاً صناعياً قائماً في مختلف أنحاء المملكة. كما بلغت جملة القروض التي تم صرفها من هذه الاعتمادات (٨٨,٤٤٤) مليون ريال، سُدد منها (٥٤,٩٩٩) مليون ريال، مما يؤكد نجاح المشاريع المستفيدة من قروض الصندوق ومن الدعم الاستشاري الذي يقدمه لهذه المشاريع في المجالات الفنية والإدارية والمالية والتسويقية.

أولاً: التوزيع القطاعي للقروض :

باستعراض القطاعات الصناعية الرئيسية حسب قيمة القروض المعتمدة لها يتضح ما يلي :

الصناعات الكيميائية :

حجم القروض التراكمية :

لا يزال هذا القطاع يتصدر جميع القطاعات الصناعية من حيث قيمة القروض التراكمية المعتمدة له، إذ بلغت قيمتها الإجمالية منذ تأسيس الصندوق وحتى نهاية العام المالي ١٤٣٦/١٤٣٧هـ (٥٢,٠٧٤) مليون ريال أي ما يمثل ٤٠٪ من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق.

المشاريع المعتمدة خلال عام ١٤٣٦/١٤٣٧هـ:

اعتمد الصندوق لهذا القطاع خلال العام المالي ١٤٣٦/١٤٣٧هـ (٥٠) قرضاً بلغت قيمتها (٦,٦٣١) مليون ريال، أي ما يمثل ٣٢٪ من عدد القروض المعتمدة خلال العام و ٥٨٪ من قيمتها، وهو بذلك يأتي في المرتبة الأولى من حيث عدد وقيمة القروض المعتمدة خلال العام. وقد قُدمت هذه القروض خلال عام التقرير للمساهمة في إقامة (٤٠) مشروعاً صناعياً جديداً وتوسعة عشرة مشاريع صناعية قائمة.

الشكل رقم (٥): القيمة التراكمية للقروض الصناعية التي اعتمدها الصندوق لقطاع الصناعات الكيميائية (بملايين الريالات)

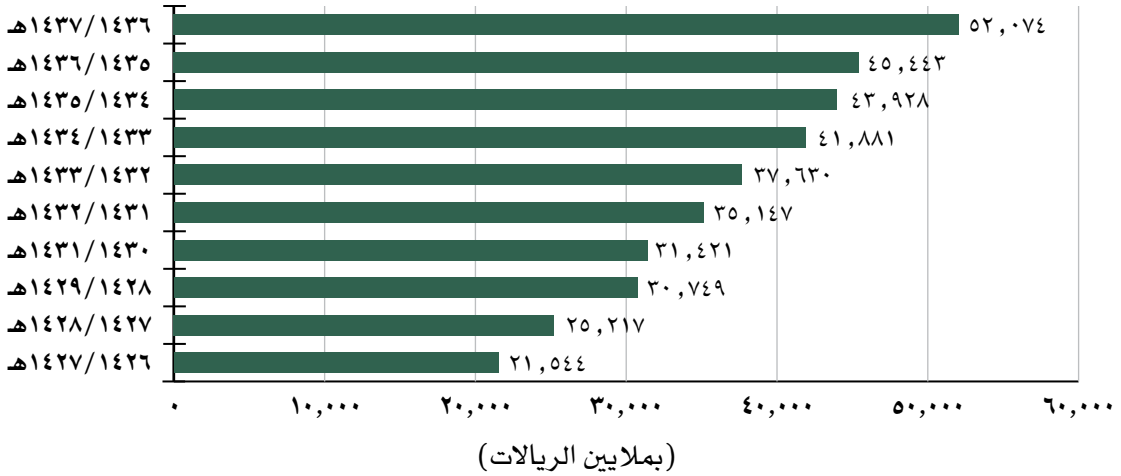

من بين القروض الجديدة المعتمدة لهذا القطاع خلال عام التقرير قرضان قيمتهما الإجمالية (٢,٢٠٠) مليون ريال للمساهمة في إقامة مشروعين في طريف، أحدهما لإنتاج حمض الكبريتيك والآخر لإنتاج حمض الفسفوريك، وقرضان آخران قيمتهما (١,٨٠٠) مليون ريال للمساهمة في تمويل مشروعين في رأس الخير، أحدهما لإنتاج الأمونيا والثاني لإنتاج أحادي وثنائي فوسفات الأمونيا. وقرضين آخرين قيمتهما (١,٤١٨) مليون ريال لإقامة مشروعين في ينبع، أحدهما لإنتاج ثاني أكسيد التيتانيوم والثاني لإنتاج غاز الهيدروجين، وقرضين آخرين قيمتهما (٢٥٠) مليون ريال لإقامة مصنعين لإنتاج الأدوية الطبية والمستحضرات الصيدلانية، أحدهما في الرياض والآخر في حائل بالإضافة إلى قرض قيمته حوالي (١٦٧) مليون ريال لإقامة مصنع آخر في حائل لإنتاج الأنابيب البلاستيكية وتجهيزاتها.

كما شملت قروض التوسعة قرضاً قيمته (١١٩) مليون ريال لتوسعة مصنع في الرياض يقوم بإنتاج هايبوكلوريت الصوديوم وحامض الهيدروكلوريك والصودا الكاوية، وقرضاً قيمته حوالي (١١٦) مليون ريال لتوسعة مصنع في جدة يقوم بإنتاج الأكياس البلاستيكية المنسوجة.

الصناعات الهندسية :

حجم القروض التراكمية :

يحتل هذا القطاع المرتبة الثانية من حيث قيمة القروض التراكمية المعتمدة له منذ تأسيس الصندوق وحتى نهاية عام ١٤٣٧/١٤٣٦هـ، إذ بلغت قيمة القروض المعتمدة له (٢٤,١٣٦) مليون ريال، أي ما يمثل حوالي ١٩٪ من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق.

المشاريع المعتمدة خلال عام ١٤٣٧/١٤٣٦هـ:

اعتمد الصندوق لهذا القطاع خلال عام ١٤٣٧/١٤٣٦هـ (٢٨) قرضاً بلغت قيمتها (٧٦٩) مليون ريال، أي ما يمثل ١٨٪ من إجمالي عدد القروض التي اعتمدها الصندوق خلال العام وحوالي ٧٪ من قيمتها. وهو بذلك يأتي في المرتبة الثالثة من حيث عدد القروض وفي المرتبة الرابعة من حيث قيمة القروض المعتمدة خلال عام التقرير. وقد قُدمت هذه القروض للمساهمة في إقامة (٢٤) مشروعاً صناعياً جديداً وتوسعة أربعة مشاريع صناعية قائمة.

من بين القروض الجديدة المعتمدة في هذا القطاع خلال عام التقرير ثلاثة قروض قيمتها (٢٢٩) مليون ريال لإقامة ثلاثة مصانع لإنتاج كتل الحديد، اثنان منها في الخرج والثالث في الجبيل، وثلاثة قروض قيمتها حوالي (٨٥) مليون ريال لإقامة ثلاثة مصانع في سدير، أحدها لإنتاج لوحات التوصيل الكهربائية، والثاني لإنتاج أسلاك الهاتف، والثالث لإنتاج معدات الملاعب. بالإضافة إلى قرض قيمته حوالي (٤٣) مليون ريال لإقامة مصنع في بحرة لإنتاج المحولات الكهربائية.

الشكل رقم (٦): القيمة التراكمية للقروض الصناعية التي اعتمدها الصندوق لقطاع الصناعات الهندسية (بملايين الريالات)

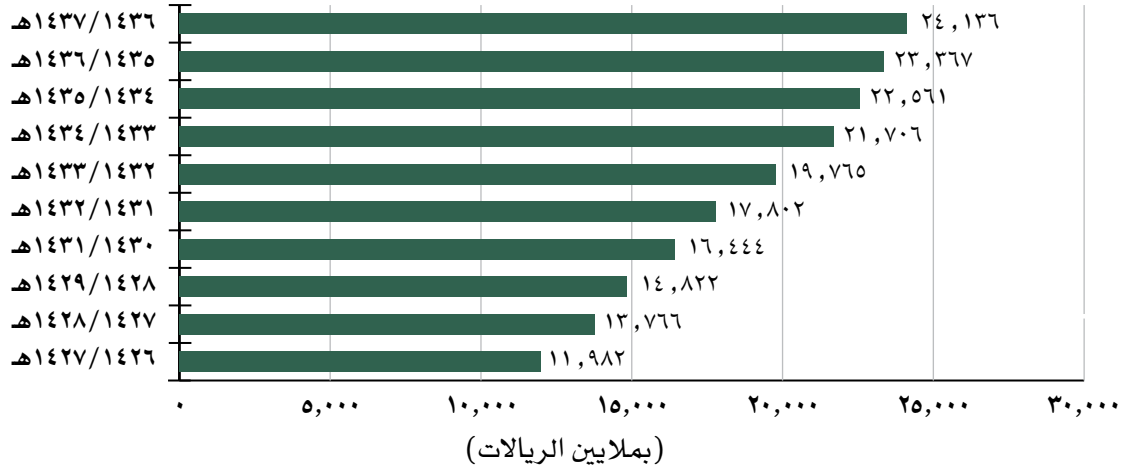

كما شملت قروض التوسعة قرضاً قيمته (١٥٢) مليون ريال لتوسعة مصنع في الدمام يقوم بإنتاج ملحقات الأنابيب الفولاذية، وقرضاً قيمته (٣٩) مليون ريال لتوسعة مصنع في الرياض يقوم بإنتاج الألمنيوم الخام، بالإضافة إلى قرض قيمته (١٧) مليون ريال لتوسعة مصنع في الدمام يقوم بإنتاج الصمامات.

الصناعات الاستهلاكية :

حجم القروض التراكمية :

احتل هذا القطاع المرتبة الثالثة من حيث قيمة القروض التراكمية المعتمدة له، إذ بلغت قيمتها حتى نهاية عام ١٤٣٧/١٤٣٦هـ (٢١,٧٨٠) مليون ريال، أي ما يمثل حوالي ١٧٪ من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق منذ تأسيسه وحتى نهاية الفترة المذكورة.

المشاريع المعتمدة خلال عام ١٤٣٧/١٤٣٦هـ:

بلغت اعتمادات الصندوق لهذا القطاع خلال عام ١٤٣٧/١٤٣٦هـ (٣٨) قرضاً قيمتها (١,٦٥١) مليون ريال، أي ما يمثل حوالي ٢٥٪ من عدد القروض و ١٤٪ من قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق خلال العام، وهو بذلك يأتي في المرتبة الثانية من حيث عدد القروض وفي المرتبة الثالثة من حيث قيمة القروض

الشكل رقم (٧): القيمة التراكمية للقروض الصناعية التي اعتمدها الصندوق لقطاع الصناعات الاستهلاكية (بملايين الريالات)

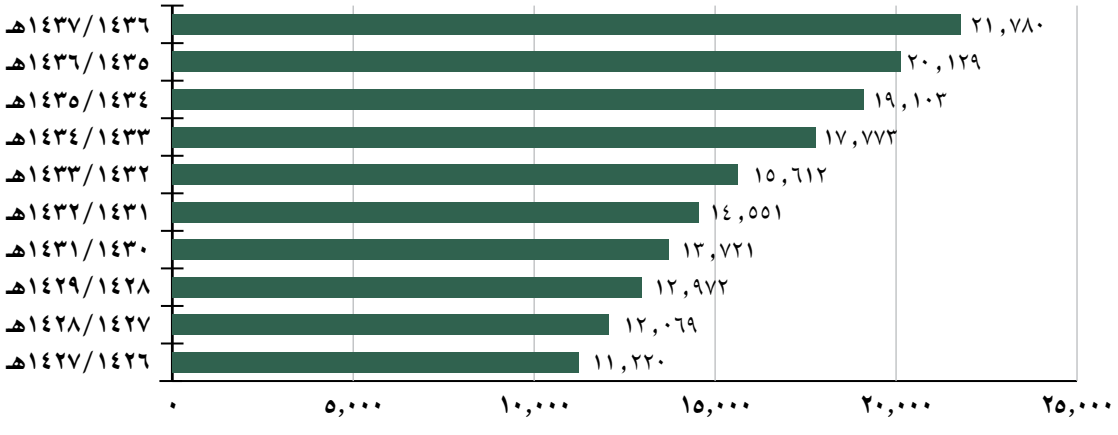

المعتمدة خلال العام. وقد قُدمت القروض المعتمدة لهذا القطاع خلال عام التقرير للمساهمة في إقامة (٣٥) مشروعاً صناعياً جديداً وتوسعة ثلاثة مشاريع صناعية قائمة.

من بين القروض الجديدة المعتمدة في هذا القطاع خلال عام التقرير قرض قيمته (٨٤٠) مليون ريال لإقامة مصنع في جيزان لتكرير السكر، وقرض آخر قيمته (١٣٢) مليون ريال لإقامة مصنع في ينبع لإنتاج أغذية الحيوانات، بالإضافة إلى قرض قيمته حوالي (٦٦) مليون ريال لإقامة مصنع في سدير لإنتاج القهوة والمكسرات، وقرض آخر قيمته حوالي (٦٠) مليون ريال لإقامة مصنع في الخرج لإنتاج الكيك والمعمول والشوكولاتة والآيس كريم. وثلاثة قروض قيمتها (٦٥) مليون ريال لإقامة ثلاثة مشاريع لإنتاج مياه الشرب المعبأة، أحدها في وادي الدواسر والثاني في المدينة المنورة والثالث في شقرا.

كما شملت قروض التوسعة قرضاً قيمته (١٧٠) مليون ريال لتوسعة مصنع في الخرج يقوم بإنتاج النشاء والجلوكوز وقرضاً آخر قيمته حوالي (٢٦) مليون ريال لتوسعة مصنع في جدة يقوم بإنتاج الكرواسونات.

صناعة الإسمنت :

حجم القروض التراكمية :

بلغ إجمالي قيمة القروض التراكمية التي اعتمدها الصندوق لقطاع الإسمنت منذ تأسيسه وحتى نهاية عام ١٤٣٦/١٤٣٧هـ (١١,٦٠٣) مليون ريال، أي ما يمثل حوالي ٩٪ من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق، وهو بذلك يأتي في المرتبة الخامسة من حيث قيمة القروض المعتمدة.

المشاريع المعتمدة خلال عام ١٤٣٦/١٤٣٧هـ:

لم يعتمد الصندوق قروضاً لهذا القطاع خلال عام التقرير حيث لم يتقدم أي مستثمر للصندوق بطلب تمويل نظراً لأن الطاقات الإنتاجية المحلية لهذه الصناعة تكفي لتغطية الطلب المحلي على هذه السلعة في الوقت الحاضر.

الشكل رقم (٨): القيمة التراكمية للقروض الصناعية التي اعتمدها الصندوق لقطاع صناعة الأسمنت (بملايين الريالات)

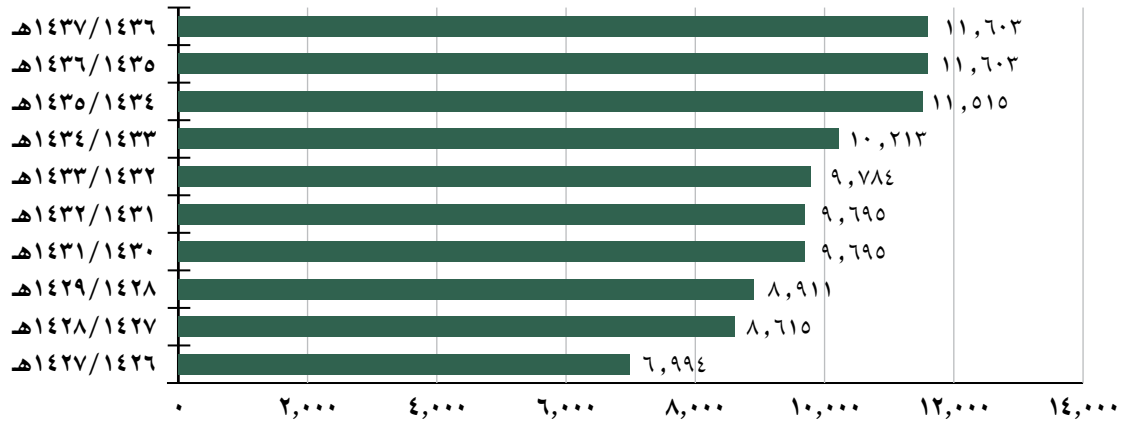

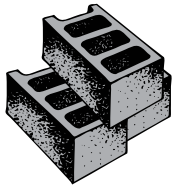

صناعة مواد البناء الأخرى :

حجم القروض التراكمية :

بلغ إجمالي قيمة القروض التراكمية التي اعتمدها الصندوق لقطاع مواد البناء الأخرى حتى نهاية عام ١٤٣٦/١٤٣٧هـ (١٣,٢٧٩) مليون ريال، أي ما يمثل ١٠٪ من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق للمشاريع الصناعية منذ تأسيسه، وبذلك يأتي هذا القطاع في المرتبة الرابعة من حيث قيمة القروض المعتمدة.

المشاريع المعتمدة خلال عام ١٤٣٦/١٤٣٧هـ:

اعتمد الصندوق خلال عام ١٤٣٦/١٤٣٧هـ (٢٧) قرضاً لهذا القطاع بلغت قيمتها (٦٨٠) مليون ريال، أي ما يمثل ١٧٪ من عدد القروض وحوالي ٦٪ من قيمة القروض المعتمدة خلال العام، وبذلك يأتي هذا القطاع في المرتبة الرابعة من حيث عدد القروض وفي المرتبة الخامسة من حيث قيمة القروض المعتمدة خلال العام. وقد قُدمت القروض لهذا القطاع للمساهمة في إقامة (٢٤) مشروعاً صناعياً جديداً وتوسعة ثلاثة مشاريع صناعية قائمة.

من بين القروض الجديدة المعتمدة في هذا القطاع خلال عام التقرير قرضان قيمتهما حوالي (١٦٣) مليون ريال لإقامة مصنعين لإنتاج الطوب الأحمر أحدهما في ضرماء والثاني في الخرج، وقرض آخر قيمته (١٣٧) مليون ريال لإقامة مصنع في ينبع لإنتاج بلاط قيشاني للحائط والأرضيات، وآخر قيمته (٦١)

مليون ريال لإقامة مصنع في الزلفي لإنتاج بلوك خرساني خلوي عازل، بالإضافة إلى أربعة قروض قيمتها حوالي (٥٣) مليون ريال لإقامة أربعة مصانع لإنتاج الخرسانة الجاهزة في كل من المدينة المنورة وجيزان والرس وشرورة.

كما شملت قروض التوسعة ثلاثة قروض قيمتها الإجمالية (٥٩) مليون ريال لتوسعة ثلاثة مصانع في الرياض يقوم أحدها بإنتاج الأدوات الصحية ولوازم التمديدات، والآخر يقوم بإنتاج رمل السيلكا الجاف، والثالث يقوم بإنتاج الزجاج المعزول.

الشكل رقم (٩): القيمة التراكمية للقروض الصناعية التي اعتمدها الصندوق لقطاع صناعة مواد البناء الأخرى (بملايين الريالات)

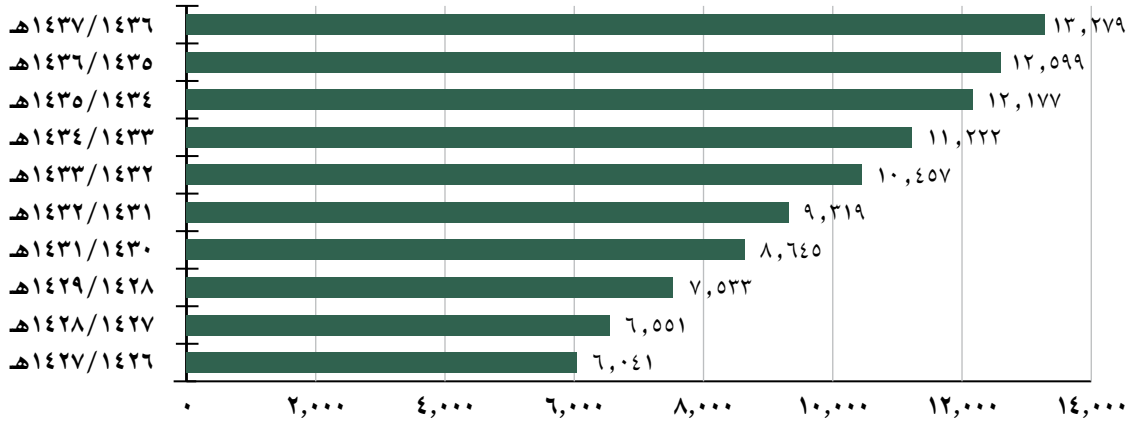

الصناعات الأخرى :

حجم القروض التراكمية :

بلـغ إجمالي قيمـة القروض التراكمية التـي اعتمدهـا الصندوق لقطـاع الصناعـات الأخـرى منـذ تأسيسـه وحتـى نهايـة عـام ١٤٣٦/١٤٣٧هـ (٦,٥٥٣) مليـون ريـال، أي مـا يمثـل ٥٪ مـن إجمـالي قيمة القروض التي اعتمدها الصنـدوق، وهو بذلك يأتي في المرتبة السادسة من حيث قيمة القروض المعتمدة.

المشاريع المعتمدة خلال عام ١٤٣٦/١٤٣٧هـ:

اعتمـد الصندوق لهذا القطـاع خلال عـام ١٤٣٦/١٤٣٧هـ (١٢) قرضـاً قيمتهـا (١,٧٠٧) مليون ريال، أي مـا يمثل حوالي ٨٪ من عـدد القروض و ١٥٪ من قيمـة القروض المعتمدة خـلال العام، وهـو بذلـك يأتـي في المرتبـة الخامسة مـن حيث عـدد القروض وفي المرتبـة الثانية من حيث قيمـة القروض المعتمدة خلال عام التقريـر. وقد زادت قيمـة القروض المعتمدة لهذا القطاع في الآونة الأخـيرة بصـورة ملحوظـة نتيجـة لتوجـه الصندوق نحـو تمويل مشاريع البنى التحتية للمدن الصناعية ومشاريع المساندة والدعم اللوجستي للقطاع الصناعـي ومشاريع الصناعات التعدينية. وقد قُدمـت قروض هذا القطاع خلال العـام للمساهمة في إقامة (١٢) مشروعاً صناعياً جديداً.

مـن بـين القروض الجديـدة المعتمـدة لهـذا القطـاع خـلال عام التقريـر، وذلك في إطار دعم الصندوق لمشاريع الخدمات المساندة ومشاريع الدعم اللوجستي للقطاع الصناعي، قرض قيمته (٩٠٠) مليـون ريـال لإقامة محطـة لإنتاج الكهربـاء والميـاه الصناعية بمدينـة ينبـع، وآخر قيمتـه (٦٦٠) مليـون ريال لإقامـة مشروع لإنتـاج وتوزيع المياه بالمدينة الصناعية بالجبيل، بالإضافة إلى قرض قيمته (٣٧) مليون ريال لإقامة مشروع في الرياض لإنتاج المصانع النموذجية الجاهزة، وقرض آخر قيمته (٢٣) مليون ريال لإقامة مشروع في جدة لتوفـير خدمة التخزين (المستودعات) في المـدن الصناعية، وقرض قيمتـه (١٩) مليون ريال لإقامة مصنع في رابـغ لمعالجة المخلفـات الصناعية، وآخـر قيمته حوالي (١٣) مليون ريال لإقامة مشروع في المدينة الصناعية الثانية بالدمام لتوفير أنظمة النقل والتخزين.

المشاريع التي دخلت طور الإنتاج خلال عام ١٤٣٦/١٤٣٧هـ:

بلـغ عـدد المشاريـع الصناعية الممولـة من الصندوق التي بـدأت الإنتاج خلال عـام ١٤٣٦/١٤٣٧هـ (٢٩) مشروعـاً صناعياً منها (١٨) مشروعاً جديداً و(١١) مشروع توسعة تفاصيلها كما يلي :

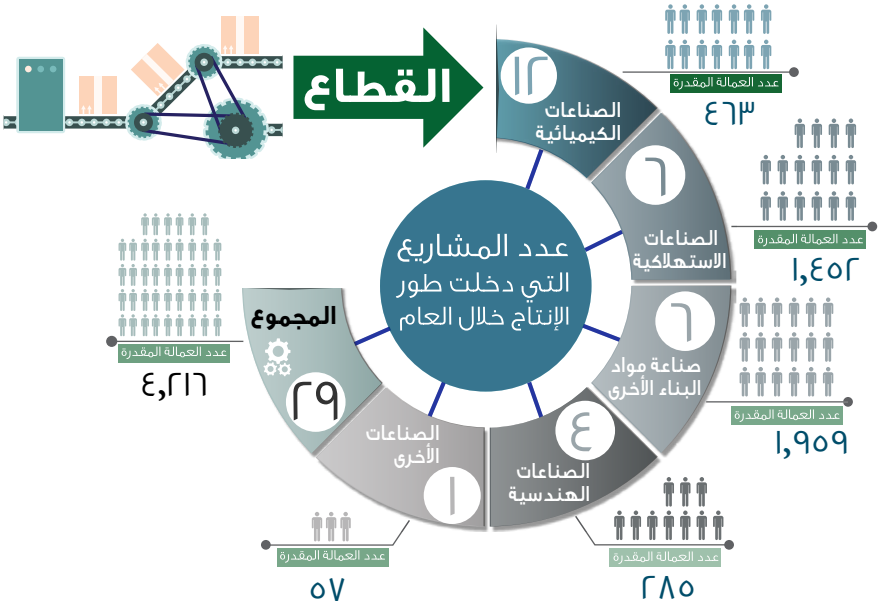

ثانياً: التوزيع الجغرافي للقروض:

باستعراض التوزيع الجغرافي لعدد وقيمة القروض الإجمالية المعتمدة حسب مناطق المملكة المختلفة يتضح ما يلي :

منطقة الرياض :

حجم القروض التراكمية :

بلغ إجمالي عدد القروض التراكمية التي اعتمدها الصندوق للمساهمة في إقامة مشاريع صناعية في منطقة الرياض (١٤٤٣) قرضاً لتمويل (١٠٢٨) مشروعاً صناعياً، أي ما يمثل حوالي ٣٧٪ من إجمالي عدد القروض التي اعتمدها الصندوق منذ إنشائه حتى نهاية العام المالي ١٤٣٧/١٤٣٦هـ، وبذلك تأتي منطقة الرياض في المرتبة الأولى من حيث عدد القروض المعتمدة وفي المرتبة الثانية من حيث قيمة القروض المعتمدة، إذ بلغت قيمتها (٢٤,٤٦٥) مليون ريال، أي ما يمثل حوالي ١٩٪ من إجمالي اعتمادات الصندوق.

القروض المعتمدة خلال عام ١٤٣٧/١٤٣٦هـ :

اعتمد الصندوق خلال عام ١٤٣٧/١٤٣٦هـ (٦٨) قرضاً بقيمة (١,٥١٢) مليون ريال لمشاريع تقع في منطقة الرياض، أي ما يمثل حوالي ٤٤٪ من عدد القروض و ١٣٪ من قيمة القروض المعتمدة خلال العام، وبذلك تأتي منطقة الرياض في المرتبة الأولى من حيث عدد القروض المعتمدة وفي المرتبة الرابعة من حيث قيمة القروض المعتمدة خلال عام التقرير. وقد قُدمت هذه القروض لإقامة (٥٦) مشروعاً صناعياً جديداً وتوسعة (١٢) مشروعاً صناعياً قائماً.

منطقة مكة المكرمة :

حجم القروض التراكمية :

بلغ إجمالي عدد القروض التراكمية التي اعتمدها الصندوق للمساهمة في إقامة مشاريع صناعية في منطقة مكة المكرمة (٩٥٩) قرضاً بقيمة إجمالية قدرها (٢٢,٢٢٨) مليون ريال لتمويل (٦٦٥) مشروعاً صناعياً، وبذلك تأتي منطقة مكة المكرمة في المرتبة الثالثة من حيث عدد وقيمة القروض التي اعتمدها الصندوق منذ إنشائه وحتى نهاية عام ١٤٣٧/١٤٣٦هـ بنسبة ٢٤٪ من إجمالي عدد القروض و ١٧٪ من إجمالي قيمتها.

القروض المعتمدة خلال عام ١٤٣٧/١٤٣٦هـ :

اعتمد الصندوق خلال عام ١٤٣٧/١٤٣٦هـ (٢٥) قرضاً بقيمة (٣٦٥) مليون ريال لمشاريع تقع في منطقة مكة المكرمة، أي ما يمثل ١٦٪ من عدد القروض وحوالي ٣٪ من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق خلال العام، وبذلك تأتي منطقة مكة المكرمة في المرتبة الثانية من حيث عدد القروض وفي المرتبة السابعة من حيث قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق خلال عام ١٤٣٧/١٤٣٦هـ، وقد قُدمت هذه القروض للمساهمة في إقامة (٢٢) مشروعاً صناعياً جديداً وتوسعة ثلاثة مشاريع صناعية قائمة.

المنطقة الشرقية :

حجم القروض التراكمية :

بلغ إجمالي عدد القروض التراكمية التي اعتمدها الصندوق لمشاريع تقع في المنطقة الشرقية (١٠٥١) قرضاً بقيمة (٥٣,٥٢٣) مليون ريال لإقامة (٧٥١) مشروعاً، أي ما يمثل حوالي ٢٧٪ من إجمالي عدد القروض و ٤١٪ من إجمالي قيمتها، وبذلك تأتي المنطقة الشرقية في المرتبة الأولى من حيث قيمة القروض وفي المرتبة الثانية من حيث عدد القروض التي اعتمدها الصندوق منذ تأسيسه وحتى نهاية عام ١٤٣٧/١٤٣٦هـ. وتأتي هذه النسبة العالية من قيمة القروض بالمنطقة الشرقية من ضخامة متوسط الاستثمار في المشاريع التي تقام بمدينة الجبيل الصناعية التي تتبع للمنطقة الشرقية.

القروض المعتمدة خلال عام ١٤٣٦/١٤٣٧هـ :

اعتمد الصندوق خلال عام ١٤٣٦/١٤٣٧هـ (٢٣) قرضاً بقيمة (٣,١٤٣) مليون ريال لمشاريع تقع في المنطقة الشرقية، وهي بذلك تأتي في المرتبة الأولى من حيث قيمة القروض بنسبة ٢٧٪ وفي المرتبة الثالثة من حيث عدد القروض بنسبة تقارب ١٥٪ من عدد القروض التي اعتمدها الصندوق خلال عام التقرير. وقد قُدمت هذه القروض للمساهمة في إقامة (١٩) مشروعاً صناعياً جديداً وتوسعة أربعة مشاريع صناعية قائمة.

منطقة المدينة المنورة :

حجم القروض التراكمية :

بلغ إجمالي عدد القروض التراكمية التي اعتمدها الصندوق للمساهمة في إقامة (١٣٣) مشروعاً تقع في منطقة المدينة المنورة حتى عام ١٤٣٦/١٤٣٧هـ (١٦٩) قرضاً بقيمة (١٥,٣١١) مليون ريال، أي ما يمثل ٤٪ من إجمالي عدد القروض وحوالي ١٢٪ من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق، وبذلك تأتي منطقة المدينة المنورة في المرتبة الرابعة من حيث عدد وقيمة القروض التي اعتمدها الصندوق منذ تأسيسه وحتى نهاية عام ١٤٣٦/١٤٣٧هـ. وتأتي هذه النسبة العالية من قيمة القروض بمنطقة المدينة المنورة مقارنة بعددها من ضخامة متوسط قيمة الاستثمار في المشاريع التي تقام بمدينة ينبع الصناعية التي تتبع لمنطقة المدينة المنورة.

القروض المعتمدة خلال عام ١٤٣٦/١٤٣٧هـ :

اعتمد الصندوق خلال عام ١٤٣٦/١٤٣٧هـ (١٢) قرضاً قيمتها (٢,٧٢٥) مليون ريال لمشاريع تقع في منطقة المدينة المنورة، أي ما يمثل حوالي ٨٪ من عدد القروض و ٢٤٪ من قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق خلال العام، وبذلك تأتي منطقة المدينة المنورة في المرتبة الرابعة من حيث عدد القروض والمرتبة الثانية من حيث قيمة القروض المعتمدة خلال العام. وقد قُدمت هذه القروض لإقامة (١٢) مشروعاً صناعياً جديداً بمنطقة المدينة المنورة.

منطقة جازان :

حجم القروض التراكمية :

بلغ إجمالي عدد القروض التراكمية التي اعتمدها الصندوق للمساهمة في إقامة (٣٠) مشروعاً صناعياً في منطقة جازان (٣٧) قرضاً بقيمة (٣,٨١٩) مليون ريال، أي ما يمثل حوالي ١٪

من إجمالي عدد القروض وحوالي ٣٪ من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق، وبذلك تأتي منطقة جازان في المرتبة الخامسة من حيث قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق منذ تأسيسه وحتى نهاية عام ١٤٣٦/١٤٣٧هـ.

القروض المعتمدة خلال عام ١٤٣٦/١٤٣٧هـ :

اعتمد الصندوق خلال عام ١٤٣٦/١٤٣٧هـ ثلاثة قروض تبلغ قيمتها (٨٦١) مليون ريال لإقامة ثلاثة مشاريع صناعية جديدة في منطقة جازان، وبذلك تأتي هذه المنطقة في المرتبة السابعة مشترك من حيث عدد القروض وفي المرتبة الخامسة من حيث قيمة القروض المعتمدة خلال عام التقرير بنسبة ٢٪ تقريباً من عدد القروض و ٧٪ من قيمة القروض المعتمدة خلال العام. وتعتبر منطقة جازان من المناطق الواعدة التي استفادت بصورة واضحة من الضوابط الجديدة لتفعيل قرار زيادة نسبة التمويل للمناطق والمدن الأقل نمواً بما لا يزيد على ٧٥٪ من تكلفة المشروع بدلاً من ٥٠٪، وبفترة سداد للقرض لا تزيد على ٢٠ سنة بدلاً من ١٥ سنة.

منطقة الحدود الشمالية:

حجم القروض التراكمية :

بلغ إجمالي عدد القروض التراكمية التي اعتمدها الصندوق للمساهمة في إقامة مشاريع صناعية في منطقة الحدود الشمالية (١٢) قرضاً بقيمة إجمالية قدرها (٣,٢٢٢) مليون ريال وذلك لتمويل (١٢) مشروعاً صناعياً، وبذلك تأتي منطقة الحدود

الشمالية في المرتبة الثانية عشرة من حيث عدد القروض وفي المرتبة السادسة من حيث قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق منذ تأسيسه وحتى نهاية عام ١٤٣٧/١٤٣٦هـ.

القروض المعتمدة خلال عام ١٤٣٧/١٤٣٦هـ :

اعتمد الصندوق خلال عام ١٤٣٧/١٤٣٦هـ ثلاثة قروض قيمتها (٢,٢٠٥) مليون ريال لإقامة ثلاثة مشاريع صناعية جديدة في منطقة الحدود الشمالية، وهي بذلك تأتي في المرتبة السابعة مشترك من حيث عدد القروض وفي المرتبة الثالثة من حيث قيمة القروض المعتمدة خلال عام التقرير. وتعتبر منطقة الحدود الشمالية من المناطق الواعدة التي استفادت أيضاً من الضوابط الجديدة لتفعيل قرار زيادة نسبة التمويل ومد فترة سداد القرض للمشاريع المقامة في المناطق والمدن الأقل نمواً.

منطقة حائل:

حجم القروض التراكمية :

بلغ إجمالي عدد القروض التراكمية التي اعتمدها الصندوق للمساهمة في إقامة مشاريع صناعية في منطقة حائل (٣٥) قرضاً بقيمة إجمالية قدرها (١,٩٦٢) مليون ريال وذلك لتمويل (٣٤) مشروعاً صناعياً، وبذلك تأتي منطقة حائل في المرتبة السابعة من حيث عدد وقيمة القروض التي اعتمدها الصندوق منذ تأسيسه وحتى نهاية عام ١٤٣٧/١٤٣٦هـ.

القروض المعتمدة خلال عام ١٤٣٧/١٤٣٦هـ :

اعتمد الصندوق خلال عام ١٤٣٧/١٤٣٦هـ خمسة قروض قيمتها (٤٠٦) مليون ريال لإقامة خمسة مشاريع صناعية جديدة في منطقة حائل، وهي بذلك تأتي في المرتبة السادسة من حيث عدد وقيمة القروض المعتمدة خلال عام التقرير.

منطقة القصيم :

حجم القروض التراكمية :

بلغ إجمالي عدد القروض التراكمية التي اعتمدها الصندوق للمساهمة في إقامة مشاريع صناعية في منطقة القصيم (٨٧) قرضاً بقيمة إجمالية قدرها (١,٦٠٩) مليون ريال وذلك لتمويل (٧٥) مشروعاً صناعياً، وبذلك تأتي منطقة القصيم في المرتبة الخامسة من حيث عدد القروض وفي المرتبة الثامنة من حيث قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق منذ تأسيسه وحتى نهاية عام ١٤٣٧/١٤٣٦هـ بنسبة ٢٪ من إجمالي عدد القروض و ١٪ من إجمالي قيمتها.

القروض المعتمدة خلال عام ١٤٣٧/١٤٣٦هـ :

اعتمد الصندوق خلال عام ١٤٣٧/١٤٣٦هـ سبعة قروض قيمتها (٩٢) مليون ريال لإقامة ستة مشاريع صناعية جديدة وتوسعة مشروع صناعي واحد في منطقة القصيم، وهي بذلك تأتي في المرتبة الخامسة من حيث عدد القروض وفي المرتبة الثامنة من حيث قيمة القروض المعتمدة خلال عام التقرير.

مناطق المملكة الأخرى :

حجم القروض التراكمية :

بلغ إجمالي عدد القروض التراكمية التي اعتمدها الصندوق للمساهمة في إقامة (١٢٤) مشروعاً تقع في مناطق المملكة الأخرى حتى نهاية عام ١٤٣٧/١٤٣٦هـ (١٣١) قرضاً قيمتها (٣,٢٨٦) مليون ريال، أي ما يمثل ٤٪ من إجمالي عدد وقيمة القروض التي اعتمدها الصندوق منذ إنشائه وحتى نهاية عام التقرير.

القروض المعتمدة خلال عام ١٤٣٧/١٤٣٦هـ :

اعتمد الصندوق خلال عام ١٤٣٧/١٤٣٦هـ تسعة قروض قيمتها (١٢٩) مليون ريال للمساهمة في إقامة تسعة مشاريع صناعية جديدة في بقية مناطق المملكة. وتتوزع هذه المشاريع الجديدة بواقع خمسة مشاريع في عسير وثلاثة مشاريع في نجران ومشروع واحد في تبوك.

التوزيع الجغرافي لقروض الصندوق بنهاية عام ١٤٣٧/١٤٣٦هـ (م٢٠١٥)

المنطقة	عدد القروض المعتمدة	قيمة القروض المعتمدة (بملايين الريالات)
الرياض	١,٤٤٣	٢٤,٤٦٥
مكة المكرمة	٩٥٩	٢٢,٢٢٨
المدينة المنورة	١٦٩	١٥,٣١١
القصيم	٨٧	١,٦٠٩
الشرقية	١,٠٥١	٥٣,٥٢٣
حائل	٣٥	١,٩٦٢
جازان	٣٧	٣,٨١٩
الحدود الشمالية	١٢	٣,٢٢٢
مناطق المملكة الأخرى	١٣١	٣,٢٨٦
المجموع	**٣,٩٢٤**	**١٢٩,٤٢٥**

ثالثاً:تمويل المشاريع المختلطة :

دأب الصندوق منذ إنشائه على تشجيع قيام المشاريع الصناعية المختلطة، وخاصة مع الشركات العالمية العريقة وذلك لقناعته بأن الاستثمار الأجنبي المباشر آلية فعّالة لاستقطاب ونقل التقنية الحديثة للمملكة وخلق فرص عمل جديدة للمواطنين السعوديين بالإضافة إلى الدور المهم الذي يقوم به في فتح الأسواق الخارجية للمنتجات الوطنية. ولا يشترط الصندوق وجود شركاء سعوديين في هذه المشاريع بل يقوم أيضاً بتمويل المشاريع التي يملكها أجانب بالكامل ويتعامل معها بنفس الأسس التي يتعامل بها مع المشاريع التي يملكها أو يساهم فيها مستثمرون سعوديون.

بلغ عدد المشاريع المختلطة التي اعتمد الصندوق إقراضها منذ إنشائه وحتى نهاية العام المالي ١٤٣٧/١٤٣٦هـ (٧٠٢) مشروعاً، أي ما يمثل ٢٥٪ من إجمالي عدد المشاريع المعتمدة، كما بلغت قيمة القروض المعتمدة لهذه المشاريع المختلطة (٤٩,١٧٠) مليون ريال، أي ما يمثل ٣٨٪ من إجمالي قيمة قروض الصندوق، وتمثل مساهمة الشريك الأجنبي في هذه المشاريع ٣٣٪ من رأس مالها.

مما يجدر ذكره أن (١٢٨) مشروعاً من هذه المشاريع تبلغ قيمة القروض المعتمدة لها (٥,٨٦٢) مليون ريال أصبحت مملوكة بالكامل للمستثمرين السعوديين بعد شرائهم حصص الشركاء الأجانب فيها وذلك بعد أن حققت هذه المشاريع النجاح المنشود وقامت بتسديد ما عليها من قروض.

يأتي قطاع الصناعات الكيميائية في مقدمة القطاعات الصناعية من حيث قيمة القروض المعتمدة للمشاريع المختلطة منذ تأسيس الصندوق وحتى نهاية العام المالي ١٤٣٧/١٤٣٦هـ وذلك لضخامة الاستثمار في مشاريع هذا القطاع، إذ بلغت حصته منها حوالي ٥٧٪، يليه قطاع الصناعات الهندسية الذي بلغت حصته ٢٥٪، ثم قطاع الصناعات الاستهلاكية بحصة ٨٪.

بالنسبة لعام التقرير ١٤٣٧/١٤٣٦هـ، اعتمد الصندوق (١٥) قرضاً لإقامة (١٤) مشروعاً صناعياً مختلطاً جديداً، وتوسعة مشروع صناعي واحد مختلط قائم. بلغت قيمة هذه القروض (٥,٠٢٢) مليون ريال، أي ما يمثل حوالي ٤٤٪ من اعتمادات الصندوق خلال العام. وقد توزعت قروض المشاريع المختلطة الجديدة بواقع سبعة قروض لقطاع الصناعات الكيميائية وخمسة قروض لقطاع الصناعات الهندسية وقرض واحد لكل من قطاعي مواد البناء والصناعات الأخرى.

وفّرت المشاريع المختلطة المعتمدة خلال العام فرص عمل جديدة لاستيعاب (٣٢٢٣) موظفاً وعاملاً، أي ما يمثل ٢٨٪ من إجمالي فرص العمل التي توفرها المشاريع التي أقرضها الصندوق خلال عام ١٤٣٧/١٤٣٦هـ والتي تبلغ (١١٥٠٤) فرصة عمل.

برنامج كفالة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة:

واصل برنامج «كفالة» دوره المتميز في دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، وذلك إيماناً منه بالدور الرئيسي الذى يلعبه البرنامج في خدمة وتنمية المجتمع السعودي، وتوسيع قاعدة المستفيدين، وإيجاد فرص عمل جديدة تساهم في تقليل معدلات البطالة في المملكة.

شهد العام المالي ١٤٣٦/١٤٣٧هـ (٢٠١٥م) أداءً متميزاً لبرنامج كفالة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، إذ اعتمدت إدارة البرنامج عدد (٤٠٠٧) كفالة مقابل (٣٦١٢) كفالة تم اعتمادها خلال العام السابق، بمعدل نمو بلغت نسبته ١١٪، استفادت منها (١٦٤٣) منشأة صغيرة ومتوسطة مقابل (١٤٩٧) منشأة خلال العام السابق بزيادة بلغت نسبتها ١٠٪ وبقيمة إجمالية للكفالات بلغت (١,٨٢٠) مليون ريال مقابل (١,٦٨٨) مليون ريال خلال العام السابق بزيادة بلغت نسبتها ٨٪، في حين بلغت قيمة التمويل المقدم من البنوك المشاركة في البرنامج (٣,٧٢٣) مليون ريال مقابل (٣,٤٦٢) مليون ريال خلال العام السابق بزيادة بلغت نسبتها حوالي ٨٪.

تصدر قطاع التشييد والبناء (المقاولات) مجموع الكفالات التي اعتمدها البرنامج خلال العام المالي ١٤٣٦/١٤٣٧هـ بعدد (٢٣٦٢) كفالة، بقيمة إجمالية للكفالات قدرها (٩٦٦) مليون ريال، بنسبة ٥٩٪ من إجمالي عدد الكفالات و ٥٣٪ من قيمتها، يليه في الأهمية قطاع التجارة بعدد (٧٣٧) كفالة بقيمة (٣٣٣) مليون ريال، بنسبة ١٨٪ من إجمالي عدد وقيمة الكفالات، ثم قطاع خدمات المال والأعمال بعدد (٣٣٦) كفالة بقيمة (١٥٢) مليون ريال، بنسبة ٨٪ من إجمالي عدد وقيمة الكفالات، ثم القطاع الصناعي بعدد (٢٨٣) كفالة بقيمة (١٨٤) مليون ريال بنسبة ٧٪ من إجمالي عدد الكفالات و ١٠٪ من إجمالي قيمتها. أما باقي الكفالات وعددها (٢٨٩) كفالة والتي تمثل ٧٪ من إجمالي عدد الكفالات و ١٠٪ من إجمالي قيمتها فقد توزعت بين القطاعات المختلفة: السياحة والترفيه (١٣٧)، خدمات اجتماعية وجماعية وشخصية (٩٦)، النقل والتخزين والتبريد (٤٣)، الكهرباء والغاز والماء وفروعه (١٠)، المناجم والبترول وفروعها (٢)، والزراعة والصيد وفروعها (١).

حرصت إدارة البرنامج على استفادة جميع المناطق الإدارية بالمملكة من خدمات البرنامج لتحقيق هدف التنمية المتوازنة

بالمملكة. تأتي منطقة الرياض في المرتبة الأولى من حيث عدد وقيمة الكفالات التي اعتمدها البرنامج خلال العام بعدد (١٨٧٤) كفالة بقيمة (٨١١) مليون ريال، تليها المنطقة الشرقية بعدد (٧٩٢) كفالة بقيمة (٤٢١) مليون ريال، ثم منطقة مكة المكرمة في المرتبة الثالثة بعدد (٦٠٢) كفالة بقيمة (٢٦٨) مليون ريال، ثم منطقة عسير في المرتبة الرابعة بعدد (١٥٦) كفالة بقيمة (٧٤) مليون ريال، ثم منطقة المدينة المنورة في المرتبة الخامسة بعدد (١٤٣) كفالة بقيمة (٦٠) مليون ريال، ومنطقة القصيم في المرتبة السادسة بعدد (١٣٢) كفالة بقيمة (٦٢) مليون ريال، ومنطقة نجران في المرتبة السابعة بعدد (١١٤) كفالة بقيمة (٤٤) مليون ريال، ثم باقي المناطق الأخرى بعدد (١٩٤) كفالة بقيمة (٨٠) مليون ريال، منها: منطقة الباحة (٤٨) كفالة، منطقة الجوف (٣٦) كفالة، منطقة جازان (٣٣) كفالة، منطقة الحدود الشمالية (٢٨) كفالة، منطقة تبوك (٢٥) كفالة، منطقة حائل (٢٤) كفالة. ومن الملاحظ أن اعتمادات البرنامج خلال العام المالي ١٤٣٦/١٤٣٧هـ غطت كافة مناطق المملكة.

بالنسبة لجهات التمويل المتعاونة مع البرنامج، تصدر البنك الأهلي التجاري كافة البنوك والمصارف التجارية المتعاونة مع البرنامج من حيث عدد الكفالات التي اعتمدها البرنامج خلال هذا العام بعدد (٢١٣٨) كفالة ، بلغت قيمتها الإجمالية (٧١٦) مليون ريال بنسبة ٥٣٪ من إجمالي عدد الكفالات المعتمدة و ٣٩٪ من قيمتها، ويأتي في المرتبة الثانية بنك الرياض بعدد (٤٩٤) كفالة بقيمة (٣٣١) مليون ريال بنسبة ١٢٪ من إجمالي عدد الكفالات و ١٨٪ من قيمتها، ثم البنك العربي الوطني في المرتبة الثالثة بعدد

(٣٦٧) كفالة بقيمة (١٦٧) مليون ريال بنسبة ٩٪ من إجمالي عدد وقيمة الكفالات، ومصرف الراجحي في المرتبة الرابعة بعدد (٣٣٠) كفالة بقيمة (١٩٣) مليون ريال بنسبة ٨٪ من إجمالي عدد الكفالات و ١١٪ من قيمتها. وباقي البنوك بعدد (٦٧٨) كفالة بقيمة (٤١٤) مليون ريال بنسبة ١٧٪ من إجمالي عدد الكفالات و ٢٣٪ من قيمتها.

منذ انطلاقة البرنامج في عام ١٤٢٦/١٤٢٧هـ (٢٠٠٦م) حتى نهاية عام ١٤٣٦/١٤٣٧هـ اعتمدت إدارة البرنامج عدد (١٤٨٩٩) كفالة استفادت منها (٧٢٢٢) منشأة صغيرة ومتوسطة، وبقيمة إجمالية للكفالات بلغت (٧,٠٩٨) مليون ريال مقابل اعتماد للتمويل بلغت قيمته الإجمالية (١٤,٣٧١) مليون ريال.

شهد العام ١٤٣٦/١٤٣٧هـ تسييل عدد (٣٧) كفالة بقيمة (٢٠,١) مليون ريال لصالح البنوك المتعاونة مع البرنامج، بذلك ارتفع عدد الكفالات المسيّلة منذ انطلاقة البرنامج حتى نهاية عام ١٤٣٦/١٤٣٧هـ (١٣٧) كفالة بقيمة إجمالية قدرها (٧٠,٤) مليون ريال، منها (٥٠) كفالة للبنك الأهلي التجاري، و (٣٩) كفالة لمصرف الراجحي، و (١٩) كفالة للبنك السعودي البريطاني، و (١٣) كفالة لبنك الرياض، و (٤) كفالات للبنك السعودي الهولندي، و (٣) كفالات لكل من بنك الجزيرة، وبنك البلاد، والبنك العربي، وكفالة واحدة لكل من مجموعة سامبا المالية ، والبنك السعودي الفرنسي، والبنك السعودي للاستثمار. وتمثل الكفالات المسيّلة التي صرفها البرنامج منذ بداية انطلاقته وحتى نهاية العام المالي ١٤٣٦/١٤٣٧هـ ما نسبته ٠,٩٢٪ من إجمالي عدد الكفالات المعتمدة و ٠,٩٩٪ من إجمالي قيمة الكفالات المعتمدة.

جدول يوضح عدد وقيمة الكفالات المعتمدة وعدد المنشآت المستفيدة حسب جهات التمويل
(القيمة بآلاف الريالات)

جهة التمويل	المعتمدة خلال عام ٢٠١٥م				تراكمية منذ بداية البرنامج			
	عدد الكفالات	قيمة الكفالات	قيمة التمويل	عدد المنشآت	عدد الكفالات	قيمة الكفالات	قيمة التمويل	عدد المنشآت
البنك الأهلي التجاري	٢١٣٨	٧١٦,٠٤٢	١,٧٠٧,٠٦٨	٦١٩	٦٤٠٦	٢,٢٢٦,٢١٣	٤,٧٥٣,٤٥٩	٢٢٦٥
بنك الرياض	٤٩٤	٣٣٠,٩٥٩	٦٥٨,١٦٩	٣٠١	٢٧٨٣	١,٦٦٤,٣٧٣	٣,٤٢٦,١٢٠	١٨٥١
البنك العربي الوطني	٣٦٧	١٦٦,٦٣٨	٣٣٤,٣٢٨	٢٠٦	١٦١٢	٧١٠,٧٦٤	١,٨٦٨,٨٥٥	٦٨٨
مصرف الراجحي	٣٣٠	١٩٢,٦٨٣	٣٢٧,٧٩٨	١٦٤	١٥٧٧	٨٧٣,٤٢٨	١,٥٣٤,٨٥٩	٩٠٦
بنك الجزيرة	١١٩	٧٩,٠٨٨	١٠٤,٣٧٠	٦٧	٤٩٤	٢٨٢,٤٠٦	٣٩٠,٣٣٩	٢٣٢
مجموعة سامبا المالية	١٦٨	٥٢,١٠١	٩٠,٢٥٧	٤٠	٥٩٦	٢٥٣,٨٠٢	٤٦٩,٧١٢	٢٦١
البنك السعودي الهولندي	١٠٨	١٠١,٧٢٨	١٥٩,٤٤٠	٨٩	٥٠٨	٤٩٢,٤٨١	٧٣٥,٩٠٦	٤٢٠
البنك السعودي للاستثمار	٨٣	٣٦,٨٩٩	٦٤,٩٤٧	٣٢	٢٠٣	١١٤,٤٦٠	٢١٤,٦٨٦	٩٦
البنك السعودي البريطاني (ساب)	٧٠	٣٠,٨١٤	٥٥,١٢٠	٢٨	٢٤٠	١٣١,٨٥٢	٢٤٩,٥٢٥	١٦٣
بنك البلاد	٧١	٤٨,٨٤٩	١٠٩,٨٠٨	٤٨	٢٩٩	٢٠٠,٤٢٥	٤١٩,٦٢٥	٢٠٥
البنك السعودي الفرنسي	٥٩	٦٤,٦١٨	١١١,٩٧٦	٤٩	١٨١	١٤٧,٤٣٥	٣٠٨,١٥٧	١٣٥
الإجمالي	٤٠٠٧	١,٨٢٠,٤١٩	٣,٧٢٣,٢٨١	١٦٤٣	١٤٨٩٩	٧,٠٩٧,٦٣٩	١٤,٣٧١,٢٤٣	٧٢٢٢

الموارد البشرية والتدريب :

التدريب والتوظيف:

تمكنت إدارة الصندوق من خلال برامجها المدروسة من استقطاب وتوظيف الكفاءات السعودية المؤهلة في مختلف المهن والتخصصات ذات العلاقة بطبيعة العمل بالصندوق، حيث ترتبط عمليات التوظيف ببرامج تطوير الكفاءات والتدرج الوظيفي التي تغطي مجالات التحليل المالي، مراجعة الحسابات، تقنية المعلومات، الدراسات الاقتصادية والإحصائية، التسويق، المحاسبة المستندية والعلوم المالية الإدارة، الدراسات والاستشارات الفنية، تحليل المعلومات، الدراسات القانونية وغيرها.

بلغ عدد البرامج التدريبية التي تم تنفيذها للموظفين السعوديين في الداخل والخارج خلال العام المالي ١٤٣٦/١٤٣٧هـ (٥١٨) برنامجاً تدريبياً بما في ذلك الدورات الأساسية المتخصصة والماجستير والدورات القصيرة وحلقات النقاش والمؤتمرات المهنية والدورات التدريبية الداخلية بالصندوق والتدريب العملي، إذ تم تدريب (٨٧٠) موظفاً سعودياً بما يتمشى مع متطلبات حاجة العمل ومواقيت الدورات التدريبية بالداخل والخارج، وحصل (١٠٢) موظفاً على دورات أساسية تخصصية بما في ذلك شهادة الماجستير ودورات اللغة الإنجليزية المكثفة في الخارج، بينما حصل (٢١٩) موظفاً سعودياً على دورات قصيرة خارج المملكة و (٣٠) موظفاً حصلوا على دورات قصيرة داخل المملكة، في الوقت الذي حصل فيه (٢٤٨) موظفاً سعودياً على دورات قصيرة داخل الصندوق إضافة إلى حصول (٢٨) متدربا سعودياً (تدريب تعاوني) من مختلف الجامعات السعودية على التدريب العملي المهني على رأس العمل بمختلف إدارات الصندوق

دأب الصندوق على توظيف علاقاته الطيبة مع العديد من المؤسسات المالية المشابهة والفعاليات المهنية داخل وخارج الصندوق لصقل قدرات موظفيه المهنيين السعوديين من خلال المشاركة الفاعلة في المؤتمرات التخصصية المهنية والندوات وحلقات النقاش العملية وورش العمل التي تشارك فيها وتعدّها تلك الجهات بما يكفل تبادل المعارف المهنية والخبرات العملية المتخصصة مما كان لها أثرها الفعال في الارتقاء بقدرات الكوادر السعودية الذي انعكس إيجاباً على أداء الصندوق العام.

ونظراً لما يتمتع به الصندوق من أنظمة إدارية ومالية متطورة، فقد تمكن من تنفيذ خططه المقررة لتوظيف السعوديين خلال العام المالي ١٤٣٦/١٤٣٧هـ حيث تم توظيف (٤٩) موظفاً سعودياً في إطار الميزانية المعتمدة تلبيةً لمتطلبات حاجة العمل بمختلف إدارات الصندوق.

• مبادرات إدارة الموارد البشرية:

تمشياً مع توجه مجلس إدارة الصندوق وإدارته التنفيذية في تفعيل دور إدارة الموارد البشرية بما يحقق مصلحة العمل والعاملين بالصندوق من خلال تطبيق الإدارة البنكية الحديثة وفق المعايير المهنية المتطورة فقد بادرت إدارة الموارد البشرية بتنفيذ العديد من المناشط الحيوية خلال هذا العام تمثلت في الآتي:

١) مراجعة كافة السياسات ذات العلاقة بالموارد البشرية بهدف تحديثها وتطويرها مواكبة للمستجدات التي طرأت في مختلف المجالات على أن يتم عرضها على جميع العاملين بالصندوق للاطلاع عليها من خلال لقاءات مفتوحة إلى جانب موقع الصندوق الداخلي.

٢) تعديل أسلوب إعداد الميزانية التقديرية للوظائف والموظفين والتدريب توظيفاً للوقت والجهد مع استخدام الوسائل التقنية الحديثة في إعداد الميزانية.

٣) استخدام التقنيات الحديثة لتفعيل أعمال إدارة الموارد البشرية وإجراءاتها بمشاركة كافة الكوادر المتخصصة داخل إدارة الموارد البشرية.

٤) أرشفة وإدخال كافة البيانات المتعلقة بالعاملين بالصندوق بما يحقق دقة المعلومات وصحة وسهولة استخداماتها في مختلف متطلبات العمل بالإدارة.

٥) تعديل نظام تقييم أداء العاملين بما يحقق العدالة والشفافية بالارتباط بالزيادات السنوية ومكافأة الأداء السنوي وما يتصل بذلك من عمليات ترقية العاملين بالصندوق.

٦) مراجعة تصنيف الوظائف الاشرافية والقيادية في الصندوق لمعالجة الاختناقات الوظيفية وظاهرة التكليف على الوظائف الاشرافية والقيادية، مع معالجة كيفية استحقاق ومنح مكافآت الاشراف بعدالة وموضوعية على مستوى كافة فئات الوظائف الاشرافية والقيادية.

٧) إذكاء روح التواصل بين العاملين بالصندوق من خلال استحداث مكتب للاتصال للإجابة على كافة الاستفسارات والأخذ بالملاحظات التي يطرحها العاملون بالصندوق حول أعمال إدارة الموارد البشرية.

٨) تفعيل قنوات التواصل من خلال مختلف القنوات المتمثلة في شذرات المعرفة، الترحاب بالعائدين من الدورات التدريبية بالخارج، موقع (يامر) بموقع الصندوق الداخلي إلى جانب المساهمة في نشر كافة السياسات والإجراءات ذات العلاقة بالعاملين بالصندوق أولاً بأول كإعلانات داخلية.

٩) التنسيق مع المسؤولين بمختلف إدارات الصندوق بما يسهم في تنفيذ استراتيجية الصندوق لتحقيق أهدافه الحيوية.

١٠) متابعة التعديلات التي طرأت على نظام العمل السعودي وانعكاساتها على لائحة تنظيم العمل المعتمدة من وزارة العمل إلى جانب التعديلات المعتمدة من مجلس إدارة الصندوق وإدارته التنفيذية.

لمحة عن استراتيجية الصندوق:

يعتبر الصندوق، منذ السبعينات الميلادية، الركيزة الأساسية الداعمة للحركة الصناعية في المملكة العربية السعودية. حيث ساهم الصندوق في تطوير وريادة العديد من القطاعات المهمة ومنها البتروكيماويات والتعدين والصناعات الأخرى، من خلال اعتماد أكثر من ١٢٩ مليار ريال للمساهمة في إنشاء ٢٨٥٢ مشروع حول المملكة. وبالنظر إلى المستقبل، فقد قام الصندوق بتجديد رؤيته ورسالته ليساهم في تطوير نظم اقتصادية، حيوية، مبتكرة وتنافسية من شأنها أن تساعد المملكة العربية السعودية لتصبح رائدة في الصناعة عالمياً.

الرؤية

• المساهمة بأن تكون المملكة العربية السعودية دولة صناعية متقدمة عبر تقديم حلول مالية واستشارية.

الرسالة

• دعم وتنويع الاقتصاد السعودي من خلال المساعدة في تشكيل القطاعات الصناعية، وتطوير المؤسسات التنافسية، ودعم المبادرات الاستراتيجية

القيم

١. المبادرة في التنمية.
٢. الشراكة في النمو.
٣. المسؤولية في الاستثمار.
٤. الخبرة في الاستشارات.
٥. النجاح في الصناعة.

- **٢٩ مبادرة يتم العمل عليها حالياً في الصندوق لتحقيق الاستراتيجية موزعة على تسعة محاور هي:**

١. تعزيز الحوكمة.

٢. المبادرة في التوجيه الاستراتيجي و قياس الأداء.

٣. رفع القيمة المضافة بزيادة المنتجات و الخدمات.

٤. تحسين إدارة الائتمان و المخاطر.

٥. تنويع مصادر التمويل.

٦. تطوير الموارد البشرية.

٧. التحول الرقمي.

٨. تفعيل إدارة التغيير.

٩. برنامج المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

- **منتجات الصندوق (الحالية والجديدة)**

المنتجات الحالية: تمويل المشاريع وتقديم الخدمات الاستشارية.

o المنتجات المقترحة:

١- على المدى القصير:

- الاعتمادات المستندية.
- التسهيلات الائتمانية (المرابحة).
- الضمانات.
- التوسع في الخدمات الاستشارية.

٢- على المدى الطويل:

- تمويل الشركات.
- أسواق المال.
- السندات.
- تمويل وسطي.

• إجراءات الصرف:

يعمل الصندوق حالياً على تطوير جميع إجراءاته وأتمتتها لخدمة العميل بكفاءة عالية، ومن أهم هذه الإجراءات تطوير آلية الصرف، من خلال أتمتة إجراءات الصرف وتفعيل قسم مستقل لتسريع عمليات الصرف. كما عمل الصندوق على إيجاد آليات صرف جديدة منها فتح الاعتمادات لاستيراد المكائن والمعدات لخدمة المصانع وذلك بتيسير وتسريع عملية الاستيراد وبأقل كلفة عما كان عليه الحال في السابق.

المدير العام

عبدالكريم بن ابراهيم النافع

دورة تقييم المشاريع الصناعية

تحرص إدارة الصندوق على توفير خدماتها الإقراضية والاستشارية للمستثمرين في القطاع الصناعي بالسرعة والفعالية اللازمتين ، لذا فإنها تعمل باستمرار على تطوير الإجراءات والأنظمة واللوائح الخاصة بالنشاط الإقراضي للصندوق ليستمر في تميزه بين مؤسسات التمويل المماثلة في سائر أنحاء العالم.

تتبلور هذه الجهود جميعها في دورة تقييم المشروع المعتمدة التي تخضع من حين لآخر لتعديلات تمليها ظروف التطبيق العملي ، مع الأخذ بعين الاعتبار أحدث التطورات في مجال التنظيم الإداري والتحليل المالي والتقدم التقني .

يوضح المخطط التوضيحي التالي دورة المشروع المعمول بها حالياً لدى الصندوق لعمليات دراسة وتقييم ومتابعة تنفيذ مشاريع الإقراض ، وعمليات صرف الالتزامات المالية للمشاريع ومتابعة تسديد مستحقات الصندوق من قبل المقترضين :

مخطط توضيحي لعملية دراسة وتقييم ومتابعة المشاريع

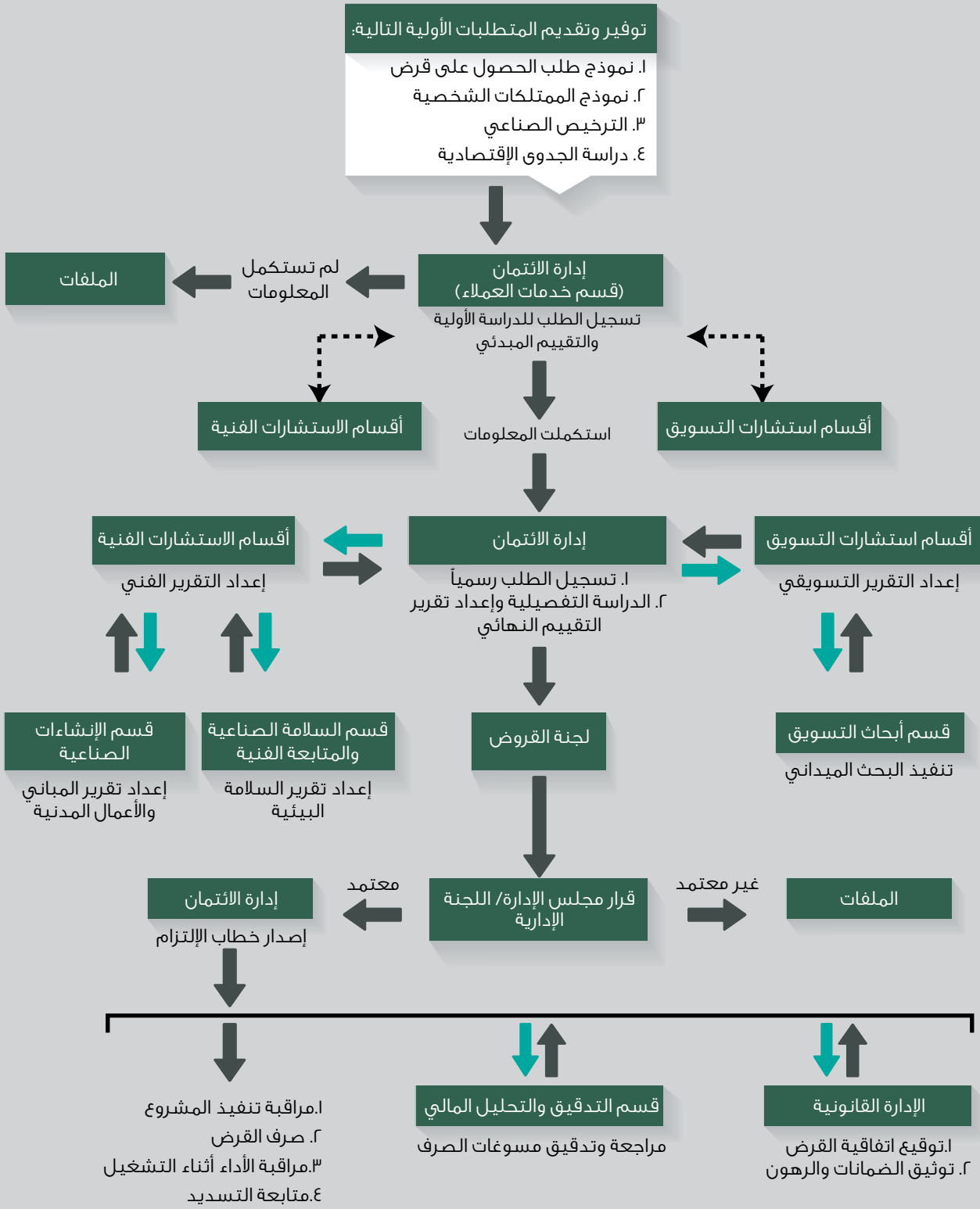

ملاحظات:

١- تتوقف فترة التقييم على مدى تجاوب مقدم الطلب وسرعة تقديمه للمعلومات المطلوبة.

٢- تخضع مشاريع التوسعة لنفس المراحل السابقة مع اختصار بعضها.

الهيكل التنظيمي للصندوق:

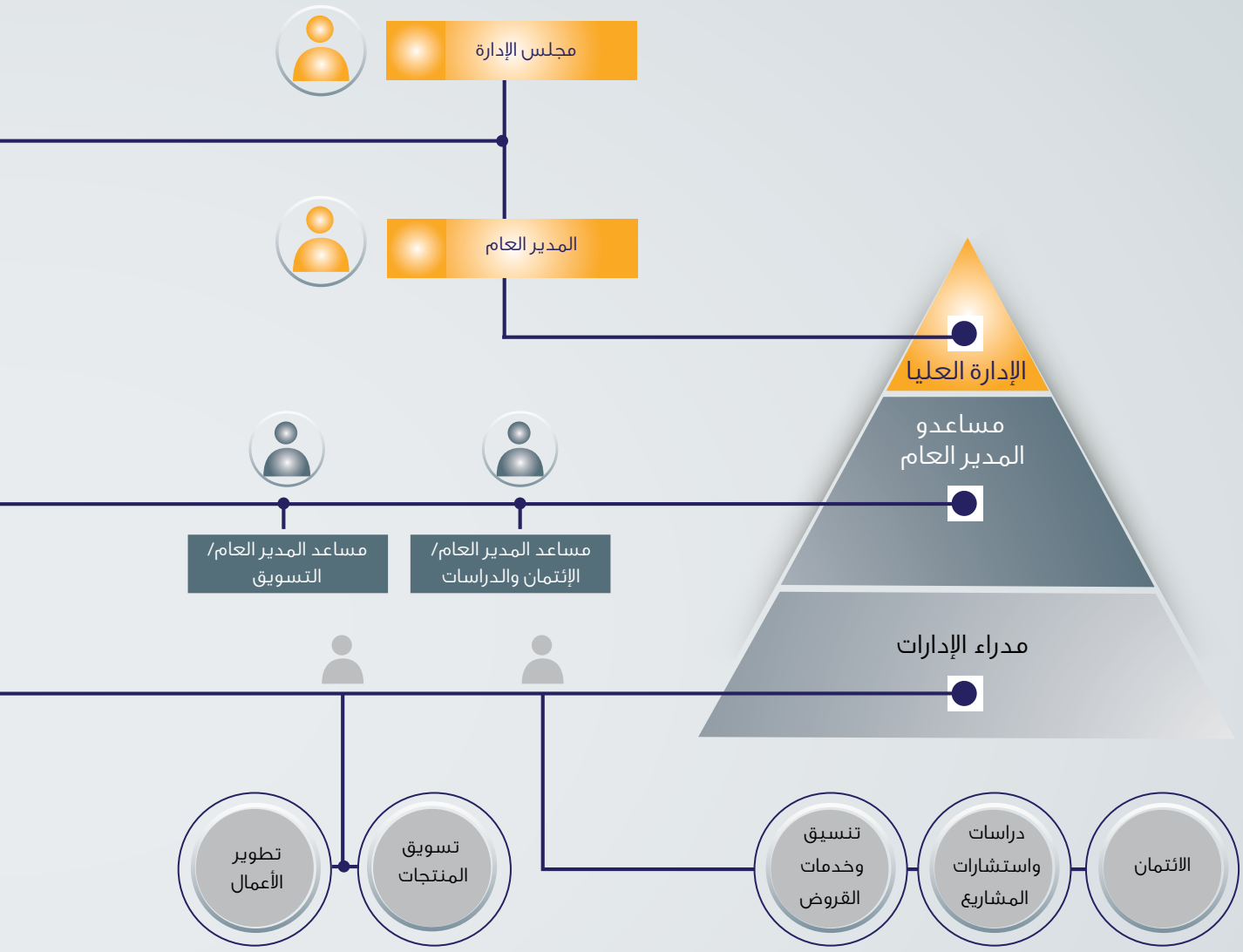

بنـاءً علـى رؤية مجلس إدارة الصندوق القائمة على مواكبة مستجدات الإدارة الحديثـة في بناء الهياكل الإدارية بما ينسجم مع متطلبات حاجـة العمـل بالصندوق إلى جانب أهمية تفعيل آليـات العمل فيه لتحقيق الأهداف الحيوية التي أنشئ من أجلها الصندوق دعماً للتنمية الصناعيـة، فقـد أقر مجلس إدارة الصندوق استحداث إدارات جديدة خلال العـام المالي ١٤٣٦/١٤٣٧هـ مع إعادة النظر في هيكلة بعض الإدارات القائمة وذلك على النحو التالي:

أولاً: استحداث إدارة تسويق المنتجات لتتولى مهمة تسويق منتجات الصندوق وفق خطط مدروسة بما يعكس مخرجات المناشط التي ينجزهـا الصنـدوق مع عرضهـا وإبرازها في مختلف الفعاليـات ووسائل التسويق الحديثة وكذلك من خـلال اللقاءات والندوات والمؤتمرات والوسائل الإعلامية وقنوات التواصل المسموعة والمقروءة والمشاهدة.

ثانياً: استحداث إدارة تطوير الأعمال لاستحداث أساليب جديدة في تطوير أعمال الصندوق الأساسية وفق المعايير المهنية الحديثة بما يتلاءم مع رؤية الصندوق المستقبلية للارتقاء بالأداء والإنتاجية.

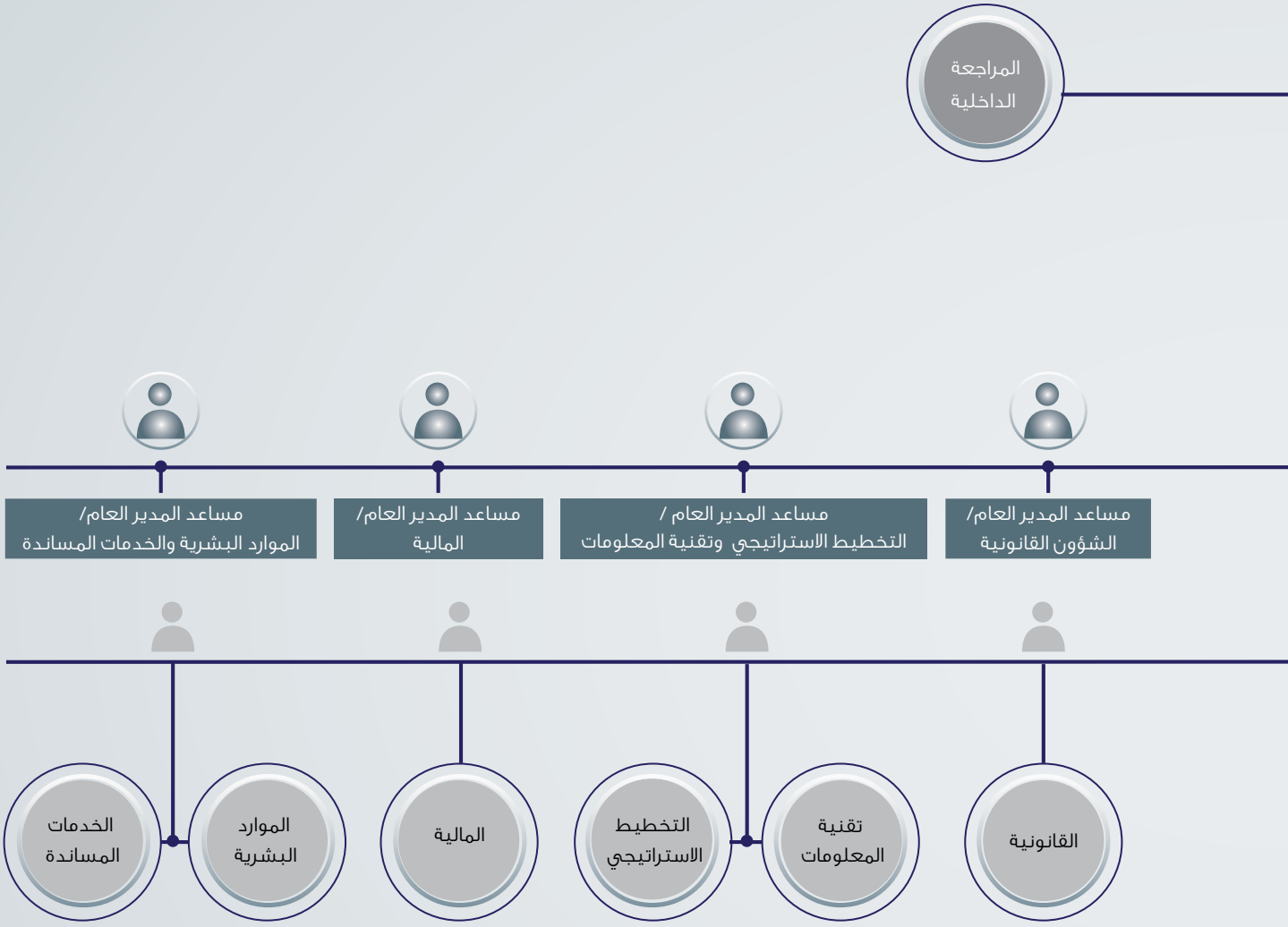

ثالثاً: استحداث إدارة التخطيط الاستراتيجي لتتولى مهمة إعداد خطة استراتيجية مقننة للصندوق بالتنسيق مع مساعدي المدير العام ومدراء الإدارات.

رابعاً: إعادة هيكلة بعض الإدارات بهدف تركيز المهام التخصصية وتفعيل دورها حيث حوِّر مسمى إدارة الإدارة والعمليات إلى (الإدارة المالية) و (إدارة الخدمات المساندة)، وتم تحوير مسمى (إدارة القوى البشرية) إلى (إدارة الموارد البشرية).

خامساً: تم استحداث خمس وظائف بمسمى مساعد المدير العام في مجالات التسويق، القانونية، التخطيط الاستراتيجي وتقنية المعلومات، المالية، الموارد البشرية والخدمات المساندة تحت إشراف مدير عام الصندوق مع ترسيخ روح فريق العمل الواحد على مستوى شاغلي الوظائف القيادية بالصندوق وذلك من خلال عقد اجتماعات أسبوعية دورية لمعالجة كافة الموضوعات المشتركة بشفافية ومهنية.

إدارة تحت المجهر

إدارة تنسيق وخدمات القروض

تم استحداث إدارة تنسيق وخدمات القروض بموجب قرار سعادة المدير العام الصادر بتاريخ ١٤٣٥/٤/٢٧هـ لتكون تحت التجربة التطبيقية خلال العام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦هـ ومن ثم صدر قرار اعتماد الإدارة بتاريخ ١٤٣٦/٧/١٤هـ وذلك تلبية لمتطلبات العمل ومواكبة للنمو المطرد في مهام ومسئوليات الصندوق واستجابة لمتطلبات تطوير الأداء.

تتلخص المهام الأساسية لإدارة تنسيق وخدمات القروض في التالي:

- تنسيق وإدارة معلومات القروض وتقديم المساندة المعلوماتية لأقسام إدارتي الائتمان ودراسات واستشارات المشاريع وحفظ وتحديث قواعد البيانات الخاصة بالقروض.
- مراجعة وتدقيق التكاليف المقدمة من المقترضين لاستكمال عمليات الصرف والتأكد من أنها مطابقة لما تم اعتماده من قبل الصندوق ومؤيدة بالمستندات اللازمة وتمثل أصولاً حقيقية كمسوغات للصرف حماية لمصالح الصندوق.
- تنظيم وتوثيق عمليات استقبال طلبات القروض والتنسيق مع عملاء الصندوق للتأكد من توفر الحد الأدنى من المعلومات والوثائق اللازمة لتسريع وتسهيل الإجراءات الخاصة بمعالجة الطلب .
- مراجعة ومتابعة توصيات تقارير مراجعة القروض وكذلك تنسيق أعمال اجتماعات اللجان الخاصة بالإقراض ومراجعة تقارير الطلبات المقدمة لمجلس الإدارة .
- وضع السياسات والإجراءات المتعلقة بمخاطر الائتمان الخاصة بنشاط الصندوق الإقراضي.

وتتكون إدارة تنسيق وخدمات القروض من خمسة أقسام هي :

- قسم التنسيق وتحليل معلومات الائتمان .
- قسم التدقيق والتحليل المالي – الأول.
- قسم التدقيق والتحليل المالي – الثاني.
- قسم خدمات العملاء.
- قسم مراجعة ومتابعة القروض.

بالإضافة إلى

- فريق إدارة المخاطر.

قسم التنسيق وتحليل معلومات الائتمان :

هو القسم المعني بحفظ وتحديث أنظمة المعلومات الخاصة بالقروض الصناعية ومتابعة تطبيق الأنظمة التقنية الحديثة بالتنسيق مع إدارة تقنية المعلومات واستخراج التقارير الائتمانية اللازمة من تلك الأنظمة متى ما دعت الحاجة لها مع التنسيق لتبادل تلك المعلومات مع إدارات الصندوق المختلفة والمؤسسات والإدارات الحكومية الأخرى ، بالإضافة إلى تزويد أقسام إدارة الائتمان وإدارة دراسات واستشارات المشاريع بمعلومات الجدارة الائتمانية للمستثمرين للمساعدة في عمليات تحليل طلبات الإقراض الجديدة .

ويضم القسم فريقي العمل التاليين :

- فريق إدارة معلومات القروض.
- فريق الجدارة الائتمانية.

قسمي التدقيق والتحليل المالي :

يضم كل قسم فريقين متماثلين في المهام (أ) و (ب) و يعنى القسم بمراجعة وتدقيق التكاليف المقدمة لإكمال عمليات الصرف من قبل المقترضين والتأكد من أنها مطابقة لما تم اعتماده من قبل الصندوق ومدعومة بالمستندات اللازمة مع التأكد من كفاية الإجراءات الرقابية على تكاليف المشروع أثناء التنفيذ بالإضافة إلى تقديم خدمات المشورة المالية لأقسام الائتمان والمقترضين في الحالات التالية :

- المساعدة في إعداد القوائم المالية لبعض المقترضين من واقع الدفاتر والسجلات المحاسبية الخاصة بهم .
- فحص وتقويم الأنظمة المالية وأنظمة التكاليف والرقابة الداخلية المطبقة بواسطة بعض المصانع المقترضة .
- تقويم المدراء الماليين والمحاسبين المستخدمين لدى بعض المقترضين .

– تقديم المشورة في اختيار الأنظمة المحاسبية والمالية الملائمة لبعض المقترضين .

قسم خدمات العملاء:

يعتبر قسم خدمات العملاء واجهة الاتصال والتنسيق مع عملاء الصندوق الحاليين والمستهدفين من خلال تطوير واستحداث الخدمات الإلكترونية في الإجابة على استفساراتهم وتقديم المعلومات المطلوبة لهم وتعريفهم بمتطلبات التقديم للحصول على القرض الصناعي.

ويقوم القسم بتنظيم وتوثيق عملية استقبال طلبات القروض والتأكد من توفر الحد الأدنى من المعلومات والوثائق اللازمة لتسريع وتسهيل إجراءات دراسة وتحليل الطلب مما يساعد في إنجاز مهام الصندوق بشكل مهني يتصف بالجودة والسرعة ويعطي صورة أكثر إيجابية عن انسيابية وسهولة التعامل مع الصندوق .

ويضم قسم خدمات العملاء الفريقين التاليين :

- فريق خدمات العملاء.
- فريق تطوير الأنظمة.

ومما يجدر ذكره أنّ قسم خدمات العملاء قد انتقل من إدارة تنسيق وخدمات القروض إلى إدارة تسويق المنتجات حسب الهيكل الجديد للصندوق.

قسم مراجعة ومتابعة القروض :

تتمثل مهام القسم في ما يلي:

- جدولة أعمال لجنة القروض ولجنة مراجعة القروض وإعداد محاضر اجتماعاتها .
- مراجعة خطابات مجلس الإدارة للطلبات المدرجة على جدول أعمال المجلس.
- مراجعة محاضر اجتماعات المجلس فيما يخص عمليات القروض الصناعية .
- مراجعة تقارير مراجعة القروض وإدخال وقائع اجتماعاتها في النظام .

ويضم القسم فريقي العمل التاليين:

- فريق مراجعة القروض.
- فريق متابعة القروض.

فريق إدارة المخاطر :

هو فريق تم تكوينه مؤخراً كنواة ليتطور مستقبلاً لقسم إدارة المخاطر ولازالت هياكله الوظيفية قيد الاستكمال .

تتلخص مهام فريق إدارة المخاطر في تحديد المخاطر الرئيسية بالنسبة لنشاط الصندوق الائتماني ووضع السياسات والقواعد اللازمة لإدارتها بشكل فاعل مع مراجعة سياسات الائتمان واستراتيجيات المخاطر الخاصة بالقطاعات الصناعية المختلفة واقتراح مستويات تحمل المخاطر الائتمانية لإدارة الصندوق، بالإضافة لمراقبة تنفيذ فاعلية إدارة المخاطر المعمول بها في الصندوق مع العمل على تحسين سياسات إدارة المخاطر وعملياتها من حين لآخر .

دراسة صناعية

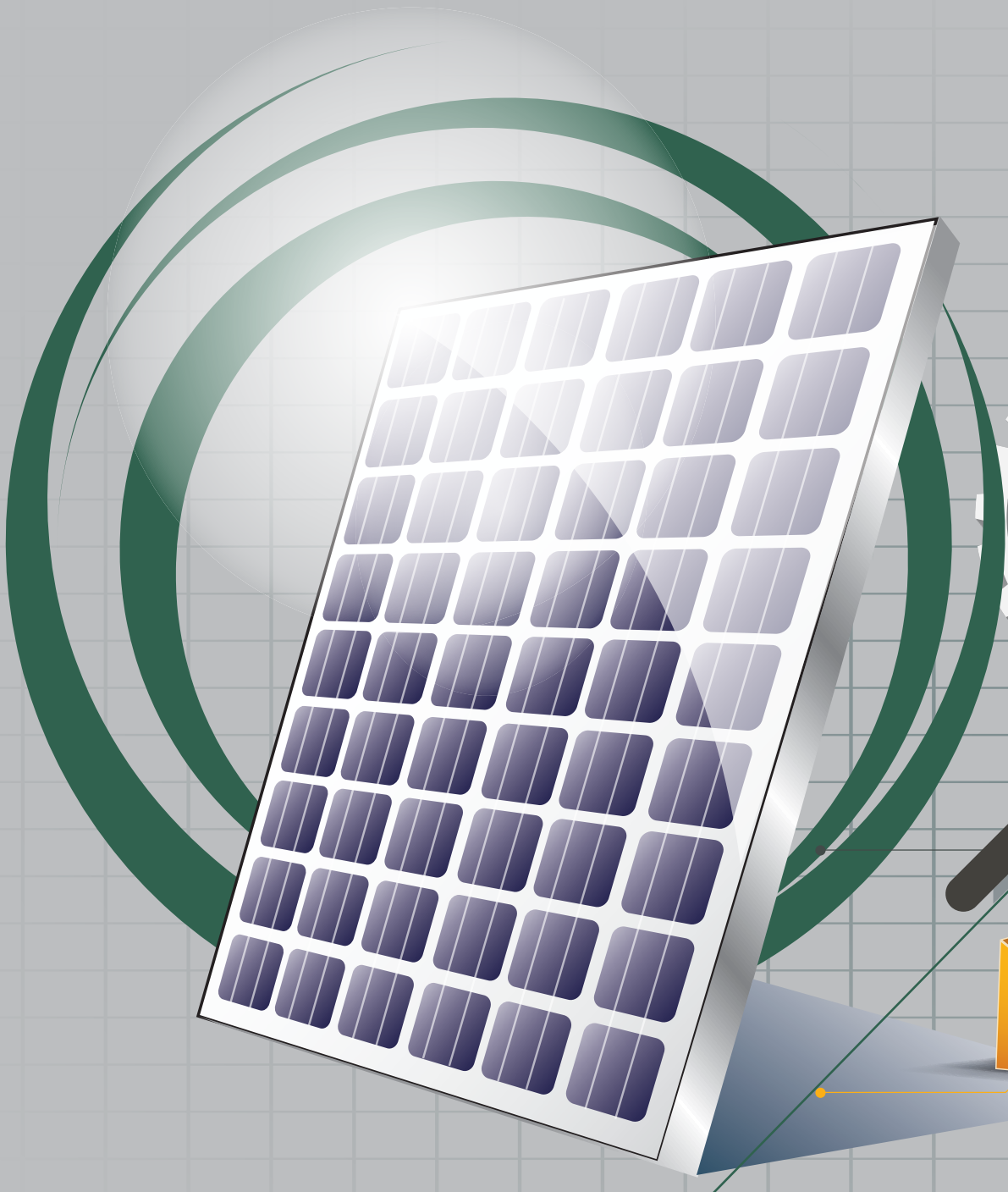

الطاقة الشمسية بالمملكة العربية السعودية

مقدمة:

تُعرّف الطاقة لغوياً بأنها القدرة على العمل. وهي تأخذ عدة أشكال مثل الطاقة الشمسية والطاقة الحرارية والطاقة الضوئية والطاقة الميكانيكية والطاقة الكهربائية و الطاقة الكيميائية و الطاقة النووية.

تنقسم الطاقة إلى قسمين رئيسيين هما :

- الطاقة الغير متجددة: وهي الطاقة الناتجة من المصادر الناضبة التي لا تجدد نفسها بصورة طبيعية وهي تتمثل بصورة رئيسية في العناصر الكربونية مثل النفط والفحم والغاز، كما يشمل هذا المصطلح بعض أنواع الطاقة البديلة مثل الطاقة النووية.
- الطاقة المتجددة: وهي الطاقة الناتجة عن عمليات طبيعية متجددة مثل ضوء الشمس و حرارة الأرض و حركة الرياح و الماء، و هذا النوع من الطاقة يتميز بالاستدامة والتجدد.

الطاقة الشمسية:

مع تزايد الاهتمام خلال العقدين الماضيين بارتفاع تكلفة مصادر الطاقة غير المتجددة واتجاهها نحو النضوب توجهت البحوث التقنية نحو تطوير وسائل لاستغلال أهم مصدر للطاقة المتجددة وهو الشمس. تعتبر الطاقة الشمسية أهم المصادر الطبيعية المتجددة وغير الملوثة للبيئة ، حيث تنتج الشمس كل ٥٠ دقيقة من الطاقة ما يعادل الاستهلاك السنوي للأرض. لقد ظلت الشمس تغذي الأرض بالطاقة منذ بدء الخليقة وسوف تستمر في ذلك حتى نهاية الكون.

تم تطوير نوعين من التقنية لاستغلال الطاقة الشمسية هما :-

١- التوليد الشمسي الضوئي Photovoltaic (PV) :

يتم عن طريق هذه التقنية تحويل ضوء الشمس مباشرة إلى طاقة كهربائية عن طريق خلايا ضوئية مصنوعة من مادة السيليكون.

٢- التوليد الشمسي الحراري Solar Thermal Technology (ST):

تُعْرف هذه الطريقة أيضاً بالطاقة الشمسية المركزة حيث يتم جمع و تركيز الأشعة الشمسية بواسطة مجموعة من المرايا لتوليد الحرارة التي تستخدم لغلي الماء وتحويله إلى بخار يستخدم في إدارة توربينات لتوليد الكهرباء.

من الناحية التجارية يتم استغلال الطاقة الشمسية بطريقتين هما:

- وحدات توليد الطاقة الشمسية المنفصلة (Off-Grid) التي تستخدم لأغراض محددة مثل إنارة المنازل و المزارع أو تشغيل وحدات صناعية مثل وحدات تحلية المياه. وهذه الوحدات تكون عادة ذات قدرة توليد صغيرة.
- وحدات توليد الطاقة الشمسية المغذية لشبكة الكهرباء العامة (On-Grid). هذه الوحدات عادة ما تكون كبيرة في حجمها حيث تغطي مساحة شاسعة من الأرض وتولد كميات كبيرة من الطاقة الكهربائية يتم ضخها مباشرة في الشبكة العامة.

مكونات نظام الطاقة الشمسية:

تعتبر الخلايا الشمسية القاعدة الأساسية التي يبنى عليها نظام الطاقة الشمسية ، وهي عبارة عن شريحة مربعة مصنوعة من مادة السيليكون مضافاً إليها مواد موصلة أخرى. عندما تسقط أشعة الشمس على هذه الخلية تجري عملية تفاعل كيميائية ينتج عنها إلكترونات تولد الطاقة الكهربائية. وتسمى الخلايا الشمسية أيضاً بالخلايا الضوئية (photovoltaic cells) ويشار لها بالرمز (PV) وهي تدخل في صناعة العديد من الأجهزة الصغيرة التي تعمل بالخلايا الضوئية مثل الحاسبات و الساعات.

تطور الإنتاج العالمي من الطاقة الشمسية:

عُرِفت ظاهرة الطاقة الشمسية منذ عام ١٨٣٩م ، إلا أن استغلالها التجاري الحقيقي تزايد بشكل واضح خلال العقد المنصرم (٢٠٠٠م-٢٠١٠م)، حيث قفز إجمالي الطاقات المركبة لتوليد الطاقة الشمسية من ٧٠٠ ميجاوات / ساعة في عام ٢٠٠٠م إلى ٣٨,٨١٦ ميجاوات/ساعة بنهاية عام ٢٠١٠م. و منذ ذلك التاريخ بدأت الطاقات المركبة التراكمية لإنتاج الطاقة الشمسية تنمو نمواً متسارعاً بلغ متوسطه السنوي ٤٢٪ لتصل إلى ٢١٦,٦٧١ ميجاوات/ساعة بنهاية عام ٢٠١٥م.

ويبين الشكل التالي تطور الطاقات المركبة التراكمية لتوليد الطاقة الشمسية في العالم خلال العقد المنصرم:

تطور طاقات توليد الطاقة الشمسية المركبة التراكمية في العالم خلال الفترة (٢٠٠٥م- ٢٠١٥م)

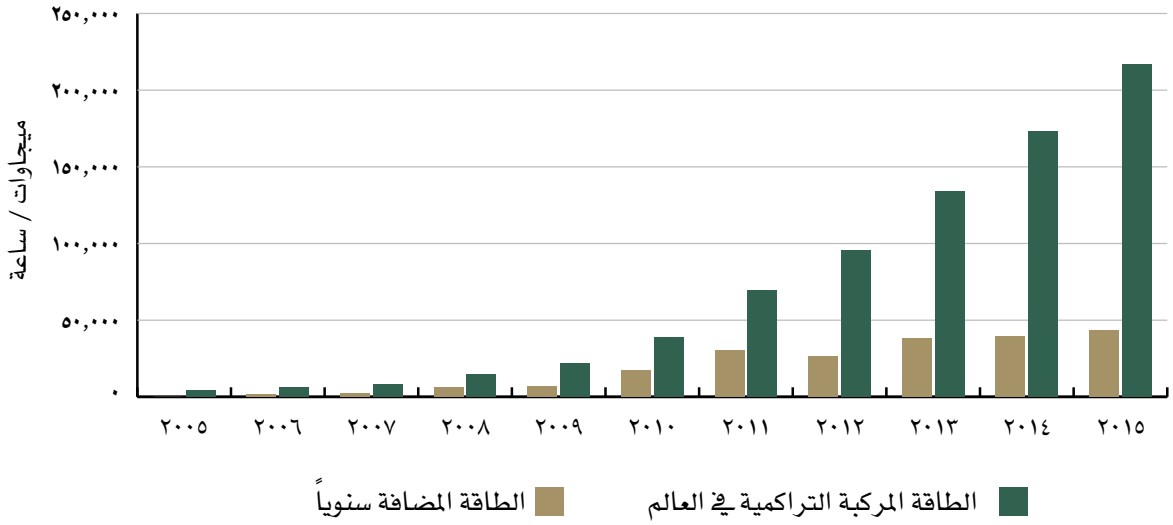

المصدر: وكالة الطاقة الدولية

كما نلاحظ من الشكل السابق ، فقد شهدت قدرات توليد الطاقة الشمسية نمواً كبيراً خلال العقد المنصرم نظراً لانخفاض تكاليف الإنتاج بشكل عام و خصوصاً خلايا السيليكون إضافة إلى التقدم التقني الذي أدى إلى رفع كفاءة الخلايا الشمسية. تجدر الإشارة إلى أنّ سعر خلية السيليكون قد انخفض من ٧٦ دولار لكل وات عام ١٩٧٧م إلى ٣٠ سنت في عام ٢٠١٥م ، أي بانخفاض مقداره ٢٥٣ ضعفاً خلال الأربعين عاماً الماضية.

الاستغلال العالمي للطاقة الشمسية :

يبين الشكل التالي توزيع الطاقات المركبة التراكمية لإنتاج الطاقة الشمسية في العالم عام ٢٠١٤م موزعة حسب الدول الرئيسية:

نصيب الدول من الطاقات المركبة لإنتاج الطاقة الشمسية خلال عام ٢٠١٤م

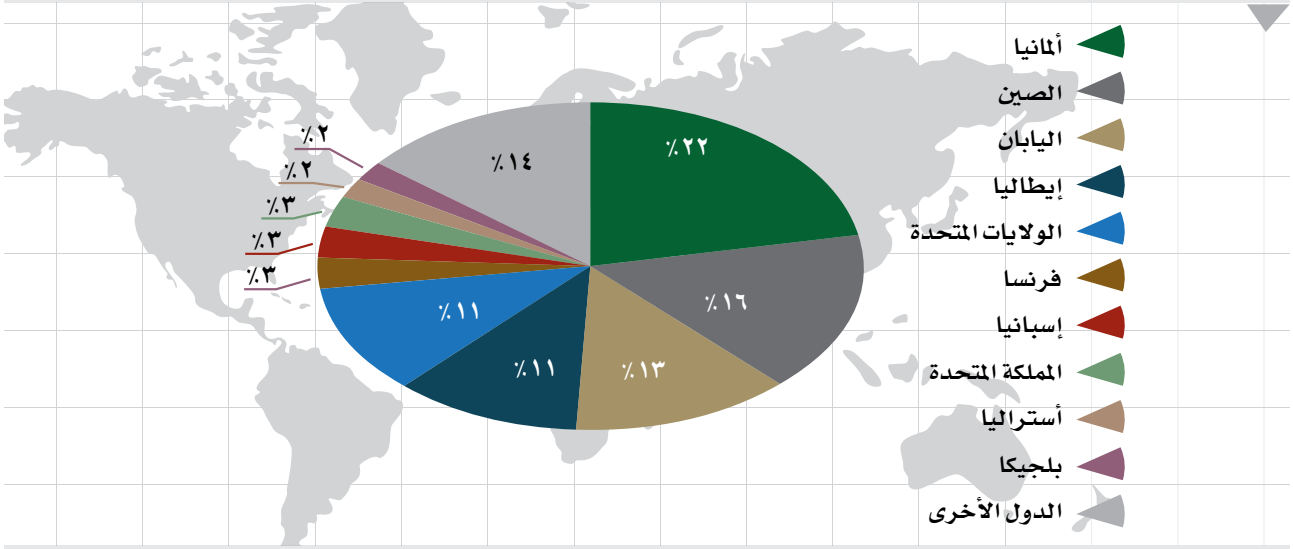

المصدر: وكالة الطاقة الدولية

يتضح من الشكل السابق أنّ الدول الصناعية تستحوذ على سوق الطاقة الشمسية في العالم نظراً لاعتمادها على استراتيجيات طويلة المدى لتطوير واستغلال مصادر الطاقة المتجددة. وتشكل خمس من دول العالم وهي ألمانيا والصين واليابان وإيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية حوالي ٧٣٪ من إجمالي الطاقة العالمية المركبة لإنتاج الطاقة الشمسية.

التقديرات المستقبلية لإنتاج الطاقة الشمسية:

قامت عدة مؤسسات أبحاث عالمية من ضمنها وكالة الطاقة الدولية بإجراء دراسات لتقدير الطلب العالمي المستقبلي على الطاقة الشمسية. ويبين الجدول التالي التقديرات المستقبلية لطاقات التوليد التراكمية العالمية لإنتاج الطاقة الشمسية خلال الأعوام ٢٠١٥م–٢٠٢٠م وذلك باستخدام معدل نمو سنوي مركب مقداره ١٧,٧٪.

الطاقات المركبة التراكمية المستقبلية لتوليد الطاقة الشمسية (٢٠١٥م–٢٠٢٠م)

السنة	طاقات التوليد التراكمية (جيجاوات / ساعة)	الطاقات المضافة سنوياً (جيجاوات / ساعة)
٢٠١٥م	٢١٧	٤٣
٢٠١٦م	٢٥٥	٣٨
٢٠١٧م	٣٠١	٤٦
٢٠١٨م	٣٥٤	٥٣
٢٠١٩م	٤١٦	٦٢
٢٠٢٠م	٤٩٠	٧٤

المصدر: وكالة الطاقة الدولية

وبناءً على تقديرات وكالة الطاقة الدولية، فمن المتوقع أن تصل الطاقات المركبة المتراكمة لإنتاج الطاقة الشمسية في عام ٢٠٥٠م إلى ٤,٦٠٠ جيجاوات/ساعة. وللوصول لهذه الطاقة المركبة التراكمية الكبيرة يتطلب ذلك إضافة ١٢٤ جيجاوات/ساعة سنوياً، باستثمارات سنوية تقدّر بحوالي ٢٢٥ بليون دولار.

استخدام الطاقة الشمسية في المملكة العربية السعودية :

تطور توليد واستهلاك الكهرباء في المملكة :

لقد زاد توليد واستهلاك المملكة العربية السعودية من الطاقة الكهربائية بصورة كبيرة خلال العقد المنصرم وذلك ليواكب الزيادة في عدد السكان و التطور العمراني السريع الذي شهدته المملكة خلال السنوات الماضية. الجدول التالي يبين تطور توليد واستهلاك الكهرباء بالمملكة خلال العقد المنصرم .

تطور توليد واستهلاك الكهرباء بالمملكة (٢٠٠٥م-٢٠١٤م)

السنة	٢٠٠٥م	٢٠٠٦م	٢٠٠٧م	٢٠٠٨م	٢٠٠٩م	٢٠١٠م	٢٠١١م	٢٠١٢م	٢٠١٣م	٢٠١٤م
طاقة التوليد (ميجاوات/ساعة)	٣٢,٣٠١	٣٥,٠٠٠	٣٦,٩٤٩	٣٩,٢٤٢	٤٤,٤٨٥	٤٩,١٣٨	٥١,١٤٨	٥٣,٥٩٠	٥٨,٤٦٢	٦٥,٥٠٦
معدل التغير		٨٪	٦٪	٦٪	١٣٪	١٠٪	٤٪	٥٪	٩٪	١٢٪
طاقة التوليد الإضافية (ميجاوات/ساعة)		٢,٦٩٩	١,٩٤٩	٢,٢٩٣	٥,٢٤٣	٤,٦٥٣	٢,٠١٠	٢,٤٤٢	٤,٨٧٢	٧,٠٤٤
الطاقة المباعة سنوياً (جيجاوات)	١٥٣,٢٨٤	١٦٣,١٥١	١٦٩,٧٨٠	١٨١,٠٩٨	١٩٣,٤٧٢	٢١٢,٢٦٣	٢١٩,٦٦١	٢٤٠,٢٨٨	٢٥٦,٦٨٨	٢٧٤,٥٠٢
معدل التغير		٦٪	٤٪	٧٪	٧٪	١٠٪	٣٪	٩٪	٧٪	٧٪
العدد التراكمي للمشتركين (بالمليون)	٤,٧	٤,٩	٥,٢	٥,٤	٥,٧	٦,٠	٦,٣	٦,٧	٧,١	٧,٦
معدل التغير		٥٪	٥٪	٥٪	٥٪	٥٪	٦٪	٦٪	٦٪	٦٪

المصدر: الشركة السعودية للكهرباء

يلاحظ من الشكل أنّ قدرات التوليد الكهربائي في المملكة قد سجّلت متوسط نمو سنوي مركب قدره ٧,٦٪ في الفترة ٢٠٠٥م-٢٠١٤م، أي بمتوسط زيادة سنوية قدرها حوالي ٣,٧٠٠ ميجاوات سنوياً، وذلك لمواجهة الطلب المتزايد على الطاقة الكهربائية والذي بلغ متوسط نموه السنوي المركب خلال نفس الفترة ٦,٣٪. ومن اللافت للنظر أن قدرات التوليد الكهربائي بالمملكة قد شهدت خلال العامين الماضيين زيادة كبيرة تراوحت بين ٩٪ - ١٢٪. ومن المتوقع أن يستمر نمو التوليد بنفس الوتيرة خلال الخمس سنوات القادمة ليصل مجموع طاقات التوليد المركبة إلى ١٠٤ جيجاوات/ساعة بحلول عام ٢٠٢٠م.

يوضح الرسم البياني التالي توزيع الطاقة الكهربائية المستهلكة خلال عام ٢٠١٤م حسب القطاعات المستهلكة:

توزيع الطاقة الكهربائية المستهلكة في المملكة عام ٢٠١٤م حسب القطاعات المستهلكة

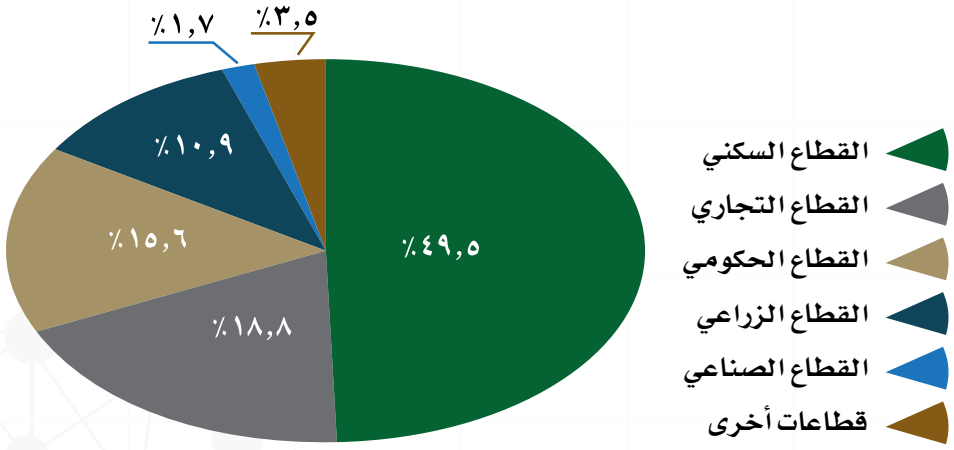

المصدر: الشركة السعودية للكهرباء

يلاحظ من الشكل السابق أن استهلاك القطاع السكني بلغ حوالي نصف الطاقة المولدة عام ٢٠١٤م يليه القطاع التجاري بنسبة ١٨,٨٪ ثم القطاع الحكومي بنسبة ١٥,٦٪ ثم القطاع الزراعي بنسبة ١٠,٩٪. ويعتبر القطاع الصناعي من القطاعات قليلة الاستهلاك للطاقة الكهربائية بالمملكة حيث بلغت حصته ١,٧٪ ، بينما تبلغ حصة بقية القطاعات نسبة ٣,٥٪.

نوع الوقود المستخدم في توليد الطاقة الكهربائية في المملكة:

يبين الشكل التالي نسبة وأنواع الوقود المستخدم في توليد الطاقة الكهربائية بالمملكة خلال عام ٢٠١٤م .

نسبة وأنواع الوقود المستخدم في توليد الطاقة الكهربائية بالمملكة خلال عام ٢٠١٤م

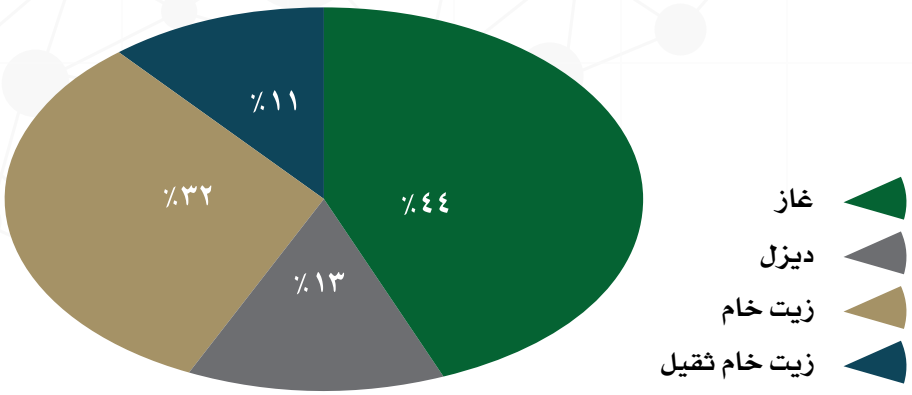

المصدر: الشركة السعودية للكهرباء

ويلاحظ من الشكل أنّ كل الطاقات الكهربائية التي أنتجت عام ٢٠١٤م في المملكة كانت من الوقود الأحفوري (غاز، ديزل، زيت خام، زيت خام ثقيل) وهو من المصادر الناضبة غير المتجددة ، كما أنّ استخدامه في الإنتاج الكهربائي له العديد من التأثيرات السلبية أهمها :

١- تستهلك المملكة في إنتاج الكهرباء في الوقت الحالي حوالي اثنين مليون برميل بترول في اليوم. ومن المتوقع أن ترتفع إلى ثلاثة ملايين برميل بحلول عام ٢٠٢٠م ، مما يؤثر سلباً على كمية البترول المصدرة للخارج الذي يعتبر المصدر الأساسي لدخل الدولة.

٢- إن حرق الوقود الأحفوري لغرض إنتاج الكهرباء ينتج عنه العديد من الغازات الملوثة للبيئة مثل أكسيد الكبريت وأكسيد النيتروجين.

مما سبق يتضح أهمية استخدام الطاقة الشمسية لتوليد الطاقة الكهربائية في المملكة لما لها من فوائد اقتصادية وبيئية إضافة إلى الفوائد المادية للشركات المستثمرة في هذا القطاع.

إنتاج الطاقة الشمسية في المملكة:

يرجع تاريخ استغلال الطاقة الشمسية في المملكة إلى فترة السبعينات من القرن الماضي عندما تأسس البرنامج السعودي الأمريكي لأبحاث الطاقة الشمسية (سولارز) الذي استمر من عام ١٩٧٥م حتى عام ١٩٩٥م ، وكان الهدف الأساسي منه لأغراض البحوث وذلك بالتعاون مع مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية. وقد أنجز البرنامج عدة أبحاث وأوراق علمية مهدت الطريق لبرنامج مدينة الملك عبد العزيز في مجال أبحاث الطاقة الشمسية.

في منتصف الثمانيات بدأت ثلاثة مصانع وطنية إنتاج الخلايا الشمسية بطاقات إنتاجية صغيرة وهي:-

١- مصنع الدخيل وإسبار لمشاريع الطاقة الشمسية

٢- مصنع الجزيرة لنظم الطاقة الشمسية

٣- مصنع شركة البترول البريطانية العربية

وتبلغ الطاقة الإنتاجية الإجمالية للمصانع الثلاثة حوالي ١٥٠٠ كيلو وات/ساعة ، وهي طاقة متواضعة جداً مقارنة بالمصانع التي يجري إنشاؤها حالياً والتي تتراوح طاقتها الإنتاجية بين ٥٠-١٦٠ ميجاوات / ساعة.

استمرت المصانع الثلاثة في الإنتاج لسنوات قليلة ثم أغلقت ويرجع ذلك لقلة الطلب بسبب انخفاض أسعار الكهرباء وعدم وجود استراتيجية وطنية في ذلك الوقت تشجع على استخدام الطاقة الشمسية.

و قد ظل الطلب على الطاقة الشمسية في المملكة خلال العقدين الماضيين محصوراً في عدد من المؤسسات العامة مثل أرامكو ، ووزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، إضافة إلى بعض مشاريع وزارة الدفاع. كما ظل الطلب على الطاقة الشمسية – بالإضافة إلى محدوديته – متذبذباً من عام لآخر اعتماداً على عدد المشاريع المنفذة خارج تغطية الشبكة العامة للكهرباء.

دور الحكومة في تنمية و تشجيع استخدام الطاقة الشمسية:

تتولى في الوقت الحالي جهتان حكوميتان مهمة تنظيم وتشجيع استخدام الطاقة المتجددة و الطاقة البديلة هما:

١- مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية (KACST)

٢- مدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية و المتجددة (K.A.CARE)

ولأهمية هاتين المدينتين في تنظيم وتطوير قطاع الطاقة البديلة والمتجددة بالمملكة نذكر فيما يلي دور كل منهما:

١- مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية (KACST)

بدأت مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية أبحاث الطاقة الشمسية منذ منتصف السبعينات في إطار البرنامج السعودي الأمريكي لأبحاث الطاقة الشمسية حيث أنشأت مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية القرية الشمسية في مدينة العيينة لعمل الأبحاث التطبيقية وفي فترة لاحقة أنشأت معملاً صغيراً لإنتاج ألواح الطاقة الشمسية بطاقة ٣ ميجاوات/ساعة ثم طورته خلال الاعوام القليلة الماضية إلى مصنع بطاقة ١٢ ميجاوات/ساعة، وذلك في إطار تنفيذ مبادرة الملك عبدالله لتشغيل محطات تحلية مياه البحر بالطاقة الشمسية بدلاً من الطاقة المولدة من الوقود الأحفوري. هذا وقد قامت المدينة العام الماضي ببناء أول محطة طاقة شمسية بطاقة ١٠ ميجاوات/ساعة لتشغيل محطة تحلية المياه بمدينة الخفجي التي سوف تنتج ٦٠ ألف متر مكعب من المياه المحلاة في اليوم. ووفقاً لمبادرة الملك عبدالله لاستخدام

الطاقــة الشمسيــة في محطات التحلية سوف تقوم المدينة في المرحلــة القادمة ببناء محطات إنتاج طاقة شمسية لعدد من مشاريع التحلية تبلــغ طاقاتهــا الإجمالية ٣٠٠ ألف متر مكعب في اليوم خلال الفــترة ٢٠١٧م–٢٠٢٠م ، سيتم بعدها تعميم استخدام الطاقة الشمسية في كل مشاريع تحلية المياه الجديدة بالمملكة.

٢– مدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية و المتجددة (K.A.CARE)

تم تأسيس مدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة عام ٢٠١٠م للإشراف على تنمية وتطوير قطاع الطاقة الذرية والمتجددة عن طريق وضع الاستراتيجيات والسياسات الخاصة بالعلاقات الفنية والتجارية بين الجهات العاملة في مجال إنتاج الطاقة من مصادرها المختلفة.

هــذا وقــد وضعت المدينــة الخطوط العريضة لبرنامج تطويــر الطاقة المتجددة والبديلــة ، وتوقعت من خلاله أن تستحــوذ الطاقة المتجددة والبديلــة علــى معظم مصــادر توليد الكهرباء في المملكــة ، وأن تصل حصة الطاقــة الشمسية إلى ٣١٪ من إجمالي طاقــات توليد الكهرباء المركبة بحلول عام ٢٠٣٢م.

يبــين الجــدول التالي الحصص المتوقعــة لمصادر توليد الطاقة الكهربائية عــام ٢٠٣٢م وفقاً للخطة الاستراتيجيــة التي وضعتها مدينة الملك عبدالله .

الحصص المتوقعة لمصادر توليد الكهرباء بحلول عام ٢٠٣٢م

مصدر إنتاج الطاقة	طاقات التوليد المركبة التراكمية (جيجاوات / ساعة)	النسبة المئوية
الوقود الأحفوري	٦٠	٤٦٪
الطاقة الشمسية	٤١	٣١٪
الطاقة النووية	١٧,٦	١٣٪
الرياح	٩	٧٪
المخلفات	٣	٢٪
حرارة الأرض	١	١٪
المجموع	١٣١,٦	١٠٠٪

المصدر: مدينة الملك عبد الله للطاقة الذرية والمتجددة

وتهــدف هــذه الخطــة إلى أن تصل الطاقــة الإنتاجية المركبة للطاقة الشمسيــة بحلول عام ٢٠٣٢م إلى ٤١ جيجــاوات / ساعة (أي بزيادة قدرها ٢,٤ جيجاوات/ساعة سنوياً)، منها ٢٥ جيجاوات/ساعة عن طريق تركيز حرارة الشمس و ١٦ جيجاوات / ساعة عن طريق الخلايا الضوئية التي سوف يتم تركيب ٦ جيجاوات/ساعة من هذه الخلايا الضوئية قبل عام ٢٠٢٠م.

و في إطار تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لإحلال الطاقة المتجددة محل الطاقة الأحفورية قامت مدينة الملك عبدالعزيز مؤخراً بتوقيع مذكرة تفاهــم مــع الشركة السعودية للكهرباء وشركة تقنية للطاقة لإنشاء محطة طاقة شمسية منفصلة بطاقة ٥٠ ميجاوات/ساعة لإمداد مدينة الأفلاج بالتيار الكهربائي بسعر ٤,٩ سنت للكيلو وات / ساعة (١٨,٧٥ هلله للكيلو وات/ ساعة) للشركة السعودية للكهرباء.

لقد حملت ميزانية عام ٢٠١٦م تغيرات هامة في سوق الطاقة حيث تم رفع أسعار جميع أنواع الوقود الأحفوري والطاقة الكهربائية بنسب مختلفــة. إن ارتفــاع أسعار الوقود الأحفوري المستخدم في توليد الطاقــة الكهربائية إضافة إلى رفع أسعار بيع الكهرباء تجعلان من إنتاج الكهربــاء مــن الطاقة الشمسية منافس للطاقة المولدة من الوقود الأحفــوري بالإضافة إلى الفوائد الاقتصادية والبيئية الأخرى المصاحبة لإنتاج الطاقة الشمسية، علماً بأن أسعار بيع الطاقة الشمسية مؤهلة للمزيد من الانخفاض في المستقبل.

لذا فإنّ الاستراتيجية الخاصة باستخدام الطاقة البديلة والمتجددة لتوليد الكهرباء بدلاً من الطاقة الكهربائية المولدة من الوقود الأحفوري أصبحت في غاية الأهمية في ظل الظروف الاقتصادية التي تمر بها المملكة نتيجة انخفاض أسعار النفط عالمياً.

دور الصندوق في دعم وتشجيع قطاع الطاقة المتجددة و البديلة:

بدأت علاقة الصندوق بقطاع الطاقة المتجددة في منتصف الثمانينات عندما قام بتمويل ثلاثة مصانع وطنية لإنتاج الطاقة الكهربائية من الخلايا الضوئية. وقد عملت تلك المصانع لعدة سنوات ثم توقفت نظراً لمحدودية الطلب على الطاقة الشمسية ورخص أسعار الكهرباء و ارتفاع أسعار خلايا الطاقة الشمسية في ذلك الوقت.

وفي عام ١٤٣١هـ قام الصندوق بتمويل مصنع هو الأول من نوعه في منطقة الشرق الأوسط لإنتاج مادة السيليكون وهي المادة الأساسية في صناعة الخلايا الشمسية وذلك بتقنية عالمية وبطاقة تبلغ ٣,٣٥٠ طناً بالتعاون مع إحدى الشركات الكورية التي تتولى مهمة التسويق الخارجي للمنتج.

وفي عام ١٤٣٥هـ قامت الشركة المنتجة لمادة السيليكون بإنشاء شركة شقيقة بالتعاون الفني مع إحدى الشركات الكورية أيضاً لإنتاج شرائح السيليكون (Wafer) المستخدمة في صناعة الخلايا الشمسية بطاقة إنتاجية تبلغ ٢٨١ ميجاوات / ساعة يتم تسويقها داخل وخارج المملكة.

وفي نفس العام (١٤٣٥هـ) قام الصندوق بتمويل مصنع في مدينة حائل لإنتاج الفيلم البلاستيكي المستخدم في تغطية ألواح الطاقة الشمسية بطاقة ٤ آلاف طن سنوياً يتم تسويقها في السوق المحلي و أسواق التصدير.

وعلى مستوى صناعة ألواح الطاقة الشمسية قام الصندوق عام ١٤٣٦هـ بتمويل أحد المصانع لإنتاج ألواح الطاقة الشمسية بطاقة سنوية تبلغ ٨٨,٧ ميجاوات/ساعة بالتعاون مع إحدى الشركات الإيطالية التي سوف تقوم بتسويق المنتج في السوق الأوربي.

في الوقت الحالي يقوم الصندوق بتقييم ثلاثة مشاريع لإنتاج خلايا وألواح الطاقة الشمسية بطاقة إجمالية تصل إلى ٣٠٠ ميجاوات/ساعة. وبالإضافة إلى ذلك، قرر الصندوق اعتماد تمويل مشاريع إنتاج الطاقة الكهربائية من المصادر المتجددة مثلها مثل المشاريع الصناعية الأخرى وهو يقوم حالياً بدراسة طلب من إحدى الشركات الوطنية لبناء محطة توليد طاقة كهربائية من الطاقة الشمسية بطاقة ٥٠ ميجاوات/ساعة يتم بيعها لشركة الكهرباء بعقد طويل الأجل.

رؤية مستقبلية:

إن التطور التقني لتحسين قدرة خلايا الطاقة الشمسية علي إنتاج الكهرباء وانخفاض تكاليف المواد الأساسية التي تنتج منها الخلايا الشمسية جعل التكاليف الإجمالية لإنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية أقل كلفة بكثير في الوقت الحالي مقارنة بالسنوات الماضية ، علماً بأنّ هذه التكاليف مرشحة للمزيد من الانخفاض في المستقبل ، كل ذلك ساهم في إيجاد فرص استثمارية في مجال إنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية في المملكة لسد حاجة الطلب المحلي و التصدير لدول الخليج والدول العربية المجاورة وحتى الدول الأوربية وذلك عن طريق الربط الكهربائي الذي بدأ العمل فيه منذ عدة سنوات.

ويتوقع الخبراء في الصندوق انتعاشاً كبيراً في سوق إنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية ولوازمها الصناعية المختلفة في المملكة خلال السنوات القادمة نظراً لانخفاض تكاليفها ولتلبية المتطلبات الخاصة بتوجه الدولة نحو استبدال الطاقة الأحفورية بالطاقة المتجددة والبديلة.

موضوع
تحت الأضواء

تنافسية القطاع الصناعي السعودي

مقدمة:

شهد مفهوم التنافسية اهتماماً متزايداً في العقد الأخير، وذلك في ظل الانفتاح الاقتصادي العالمي، وتعددت مؤشراته والجهات التي تصدرها، و يعتبر مؤشر تنافسية الأداء الصناعي Competitive Industrial Performance (CIP)، الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) أحد أهم المؤشرات العالمية التي تهتم بدراسة كفاءة و تنافسية القطاع الصناعي للدول. وهو مؤشر على مستوى عالٍ من الأهمية لأنه يعد مرجعاً لأداء وتنافسية القطاعات الصناعية للدول الأعضاء في منظمة اليونيدو. ويمكن الاستفادة من هذا المؤشر من قبل صانعي السياسة الاقتصادية في وضع الاستراتيجية اللازمة لتعزيز تنافسية القطاع الصناعي، وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي بشكل عام.

وقد قفز ترتيب المملكة في التقرير الأخير لهذا المؤشر بعشرة مراكز إلى المركز ٣٧ في قائمة الدول الأكثر تنافسية في القطاع الصناعي حول العالم لعام ٢٠١٢م، وذلك مقارنة بالمركز ٤٧ في عام ٢٠٠٠م، أما على مستوى الدول العربية فقد احتلت المملكة المركز الأول. وقد تحقق ذلك بفضل اهتمام المملكة بتعزيز تنافسية القطاع الصناعي وتوسيع دوره في منظومة العمل الاقتصادي، حيث ركزت المملكة على زيادة حجم الاستثمارات في القطاع الصناعي، ورفع مستوى الاستفادة من الموارد المحلية، وتلبية جزء من الطلب المحلي من السلع المختلفة، وزيادة حجم الصادرات الصناعية، وتوفير المزيد من فرص العمل. وقد قدمت المملكة العديد من الحوافز لتشجيع الصناعة المحلية ومنها توفير التمويل اللازم للاستثمار الصناعي، حيث يقدم صندوق التنمية الصناعية السعودي قروضاً للمشاريع الصناعية تصل إلى ٧٥٪ من تكلفة المشروع في المشاريع المقامة في المناطق الواعدة. كما قامت المملكة بتوفير البنية التحتية اللازمة للصناعة ومن ذلك إنشاء المدن الصناعية، و تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الحوافز الضريبية المشجعة ومعاملته معاملة المستثمر المحلي، بالإضافة إلى مبادرات تعزيز الصادرات غير النفطية وتدريب وتأهيل الكوادر السعودية، والعديد من الحوافز الأخرى.

مفهوم التنافسية الصناعية :

تُعَرِّف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) مفهوم التنافسية الصناعية على أنها « قدرة الدول على زيادة وجودها في الأسواق المحلية والدولية، مع تطوير الصناعات والأنشطة الأخرى ذات القيمة المضافة العالية والمحتوى التقني الأعلى».

ويتميز مؤشر تنافسية الأداء الصناعي (CIP) الصادر عن اليونيدو عن بقية مؤشرات التنافسية الأخرى من حيث طبيعة البيانات المستخدمة، ففي هذا المؤشر تستمد المعلومات حول التنافسية الصناعية لكل دولة بناء على بيانات الأداء الفعلي للقطاع الصناعي فيها، ولا يعتمد إطلاقاً على آراء أو تقديرات شخصية، لذا فهو يعكس بواقعية حقائق الأداء بمؤشرات قابلة للقياس والمتابعة. ومؤشر التنافسية الصناعية هو مؤشر مركب يتكون من ثمانية مقاييس ومؤشرات فرعية مجمعة في ثلاثة محاور رئيسية، كما يغطي هذا المؤشر ١٤٧ دولة لعام ٢٠١٢م، مما يتيح لصانعي السياسة الاقتصادية والصناعية الفرصة للمقارنة مع الدول الإقليمية والدول المتشابهة في المستوى الاقتصادي والتنمية الصناعية.

أداء الدول الخمس الأولى في مؤشر التنافسية الصناعية:

تصدرت ألمانيا ترتيب أفضل دول العالم من حيث تنافسية الأداء الصناعي لعام ٢٠١٢م كما هو موضح في الجدول التالي بعد أن كانت في المرتبة الثانية في تقرير عام ٢٠١٠م. تليها اليابان في المرتبة الثانية، بعد أن كانت في المرتبة الأولى عام ٢٠١٠م. وقد لوحظ أن كل من ألمانيا واليابان تتبعان استراتيجية صناعية متشابهة بالدخول في الصناعات ذات التقنية العالية وبالتركيز على الصناعات التصديرية، وقد ساهمت القاعدة الصناعية الضخمة والعمق التقني للصادرات الصناعية في حفاظ ألمانيا واليابان على المرتبتين الأولى والثانية في مؤشر التنافسية الصناعية منذ عام ١٩٨٠م. وتستحوذ الولايات المتحدة الأمريكية التي جاءت في المرتبة الثالثة على ١٩,٣٪ من القيمة المضافة للصناعة العالمية. وحلت كوريا الجنوبية في المركز الرابع بفضل قوة مساهمة الصناعات متوسطة وعالية التقنية في الناتج الصناعي وتحقيقها أعلى نسبة تركيز في الصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات وتبلغ حوالي ٩٦,٨٪. فيما استحوذت الصين، التي جاءت في المركز الخامس، على حوالي ١٦٪ من حجم سوق الصادرات الصناعية العالمية لتكون أكبر دولة مصدرة في العالم.

ويلاحظ من الجدول التالي أن الدول الخمس الأولى في الترتيب تستحوذ على أكثر من نصف القيمة المضافة للصناعة العالمية حوالي ٥٧,٦٪، وعلى حوالي ٤٤,٦٪ من تجارة السلع الصناعية العالمية. وذلك نتيجة تركيز هذه الدول، بالدرجة الأولى على الصناعات متوسطة وعالية التقنية التي تحقق لها مكاسب كبيرة في أسواق التصدير.

جدول يوضح أداء مجموعة مختارة من الدول في مؤشر التنافسية الصناعية

الدولة		المحور الأول		المحور الثاني				المحور الثالث	
	الترتيب	القيمة الصناعية المضافة لكل فرد (بالدولار) (MVApc)	قيمة الصادرات الصناعية لكل فرد (بالدولار) (MXpc)	*مساهمة الصناعات متوسطة وعالية التقنية في إجمالي القيمة المضافة للقطاع الصناعي (MHVAsh) (٪)	مساهمة القيمة المضافة للصناعة في الناتج المحلي الإجمالي (MVAsh) (٪)	**مساهمة الصناعات متوسطة وعالية التقنية من إجمالي الصادرات الصناعية (MHXsh) (٪)	نسبة الصادرات الصناعية من إجمالي الصادرات (MXsh) (٪)	التأثير في القيمة المضافة للصناعة العالمية (lmWMVA) (٪)	التأثير في تجارة السلع الصناعية العالمية (lmWMT) (٪)
ألمانيا	١	٧,٣٠٤	١٥,١٢٤	٦٠,١	١٩,٥	٧٢,٥	٨٧,٦	٦,٨	١٠,٠
اليابان	٢	٧,٩٥٦	٥,٨٣٤	٥٦,١	٢١,٣	٧٩,٥	٩٢,٣	١١,٤	٦,٠
أمريكا	٣	٥,٤٠٩	٣,٢٤٣	٥٠,٦	١٢,٦	٦٢,٥	٧٥,٧	١٩,٣	٨,٣
كوريا الجنوبية	٤	٦,٣٧٣	١٠,٩١٣	٦٠,١	٢٨,٧	٧٠,٦	٩٦,٨	٣,٥	٤,٣
الصين	٥	١,٠٨٦	١,٤٦٢	٤١,٤	٣٢,٥	٥٨,٤	٩٦,٦	١٦,٦	١٦,٠
السعودية	٣٧	١,٩٨٠	٢,٥٢٨	٤١,٢	١١,٤	٣٥,٦	١٩,١	٠,٦	٠,٦

المصدر: تقرير مؤشر تنافسية الأداء الصناعي (٢٠١٤م)، الصادر عن اليونيدو في عام ٢٠١٥م.

* تشمل تكرير الزيت ** تشمل تكرير الزيت وإعادة التصدير

مقاييس التنافسية الصناعية وأداء أبرز الدول فيها:

كما أشرنا سابقاً، فإن مؤشر التنافسية الصناعية هو مؤشر مركب يتكون من ثمانية مقاييس. لكن هذا لا يعني بالضرورة أن تحقيق المرتبة الأولى في بعض هذه المقاييس يضمن تحقيق أعلى مستوى من التنافسية. حيث تمكنت الدول الخمس الأولى من تحقيقها مراكز متقدمة في مؤشر التنافسية الصناعية، بالرغم من عدم وجودها في المرتبة الأولى في جميع المقاييس المكونة لمؤشر التنافسية الصناعية، والتي سنشرحها فيما يلي:-

المحور الأول: القدرة على إنتاج وتصدير السلع الصناعية

تثبت العديد من الدراسات بأن رفع القيمة المضافة للسلع الصناعية يساعد على تنويع القاعدة الصناعية وتطويرها ، بما يضمن نمواً اقتصادياً أكثر استدامة، وهو ما ينعكس إيجاباً على الصادرات الصناعية. ويندرج تحت هذا المحور مقياسان هما مقياس القيمة الصناعية المضافة للفرد، ومقياس قيمة الصادرات الصناعية للفرد.

- **القيمة الصناعية المضافة لكل فرد**

Manufacturing Value Added per Capita (MVApc)

وتعني القيمة المضافة للصناعة التحويلية المنتجة بواسطة كل فرد من السكان، وهو مؤشر يعكس مستوى الدولة في التصنيع، ويحسب بقسمة صافي القيمة الصناعية المضافة على عدد السكان، وهو من أهم المقاييس التي تعكس كفاءة الإنتاج الصناعي في الدولة المعنية. وتحتل إيرلندا المرتبة الأولى عالمياً في هذا المقياس، حيث بلغت القيمة الصناعية المضافة لكل فرد في إيرلندا حوالي ١٢,٩٨١ دولار، تليها سويسرا في المرتبة الثانية وتبلغ القيمة الصناعية المضافة لكل فرد فيها حوالي ١٠,٣٩٣ دولار.

- **قيمة الصادرات الصناعية لكل فرد**

Manufacturing Export per Capita (MXpc)

القدرة على التصدير تشكل عاملاً مهماً في التنافسية، وهذا المؤشر يقيس قدرة الدولة على مقابلة الطلب العالمي من السلع الصناعية بدرجة عالية من التنافسية، مما يعني ضمنياً قدرتها على مواكبة التطورات التقنية. ويحسب هذا المقياس من خلال قسمة إجمالي

الصـادرات الصناعيـة على عدد السكان. وقد تصـدرت بلجيكا هذا المقياس حيث تبلغ قيمـة الصـادرات الصناعية لـكل فرد حوالي ٣٦,٢٢٣ دولار، تليهـا سنغافـورة في المرتبة الثانيـة والتي تبلغ قيمة الصادرات الصناعية لكل فرد فيها حوالي ٣٢,٢٤١ دولار.

المحور الثاني: العمق التقني وتطوره

تلعـب القدرة علـى استيعـاب التقنية الحديثـة دوراً مهمـاً في رفع مستـوى التنافسية الصناعية في الإنتاج والتصدير، وتتمثل أهمية هذا المحور في أنه يعكس تأثير القدرات التقنية للدول على تنافسية أدائهـا الصناعي. ويندرج تحت هذا المحـور مؤشران مركبان هما كثافة التصنيع وجودة الصادرات.

مؤشر كثافة التصنيع Industrial Intensity (INDint)

هو مؤشر فرعـي مركب الهدف منه قياس مدى التطور التقني في القطـاع الصناعـي ومساهمتـه في الناتج المحلـي الإجمالي. وقد حققت سنغافورة المرتبة الأولى عالمياً في مؤشر كثافة التصنيع تليهـا تايلانـد. ويتكـون مؤشر كثافـة التصنيـع مـن مقياسين فرعيين هما:

- **حصـة الصـناعات متوسـطة وعاليـة التقنيـة في إجمالي القيمة المضافة للقطاع الصناعي (MHVAsh)**
  Medium- and High-tech Manufacturing Value Added Share in Total Manufacturing Value Added

ويعكس هذا المقياس مرحلة التطور الصناعي، حيث يحدث التطور الصناعي عبر التحول من الصناعات القائمة على الموارد الطبيعية إلـى القائمـة علـى الصناعـات منخفضـة التقنيـة ثـم الصناعات متوسطة و متقدمة التقنية.

وقـد تصـدرت سنغافورة المرتبـة الأولى عالمياً في هـذا المقياس، حيـث تشـكل الصناعـات متوسطـة وعاليـة التقنيـة ٨٢,٣٪ مـن إجمالي القيمـة المضافة للقطاع الصناعي فيهـا، تليها إيرلندا في المرتبة الثانية وبنسبة ٦٣٪.

- **حصـة القيمـة المضـافة للقطـاع الصـناعي مـن إجمالي الناتج المحلي (MVAsh)**
  Manufacturing Value Added Share in Total GDP

يعكس هـذا المقياس مـدى اعتماد اقتصـاد الدولة علـى القطاع الصناعي، كما يمكن من خلاله معرفة مرحلة التحول الاقتصادي الـذي بلغته. وقد تصدرت تايلاند الترتيـب في هذا المقياس حيث تشـكل حصة القطـاع الصناعي فيها حـوالي ٣٥,٥٪ من إجمالي النـاتج المحلـي، تليها الصـين في المرتبة الثانيـة ٣٢,٥٪. وهذه الدول قد قطعت شوطاً كبيراً في تحولها من بلدان زراعية إلى دول صناعية.

مؤشر جودة الصادرات Export Quality (MXQual)

وهـو مؤشر فرعـي مركب الهدف منـه قياس قـدرة الاقتصاد على التعميق التقني والتقدم كبلد صناعي. وقد تصدرت ألمانيا الترتيب العالمي في هذا المؤشر، تليها اليابان في المرتبة الثانية، رغم عدم وجودهمـا في المراتب الأولى للمقاييس المكونة له. ويتكون مؤشر جودة الصادرات من مقياسين فرعيين هما:

- **نسـبة الصـادرات الصـناعية متوسـطة وعالية التقنية من إجمالي الصادرات الصناعية (MHXsh)**
  Medium- And High-Tech Manufactured Exports Share in Total Manufactured Exports

وقـد حلت دولة الكونغـو في المرتبة الأولى في هـذا المقياس حيث تبلغ نسبة الصادرات متوسطة وعالية التقنية لديها حوالي ٨٣,٤٪ مـن إجمالي صادراتهـا الصناعيـة، وذلك نتيجـة لاعتمادها على إعـادة تصديـر السفـن بأنواعهـا. تليهـا في المرتبة الثانيـة دولة بروناي والتي أدت صادراتها من الغـاز الطبيعي المسال إلى رفع نسبـة الصادرات متوسطـة وعالية التقنية من إجمـالي الصادرات إلى ٨٢,٨٪. ومع ذلك فقد حلت هاتان الدولتان في المرتبة ١٠١ و ٨٧ عالمياً على التوالي في مؤشر جودة الصادرات.

- **نسبة الصادرات الصناعية من إجمالي الصادرات (MXsh)**
  Manufactured Exports share in total exports

تصـدرت دولة برمـودا الترتيب الأول في هـذا المقياس حيث تشكل الصـادرات الصناعيـة ٩٧,٦٪ مـن إجمـالي صادراتهـا، نتيجـة لاعتمادها المكثـف على إعادة تصدير منتجات الأدوية والعقاقير، لكـن ذلك لم يشفـع لها في الوصـول إلى مراتب متقدمـة في مؤشر جـودة الصـادرات، حيث حلـت في المرتبـة ١٣٣عالميـاً. في حين جـاءت كوريا الجنوبية في المرتبـة الثانية في هذا المقياس، حيث تشكل الصادرات الصناعية ٩٦,٨٪ من إجمالي صادراتها، وحققت المرتبة الرابعة في مؤشر جودة الصادرات.

المحور الثالث: التأثير على التصنيع العالمي

يـبرز هـذا المحور مكانـة الدولـة على خريطـة الصناعـة العالمية ومـدى تنافسيـة منتجاتها في الأسواق العالميـة مقارنة مع الدول الصناعية الأخرى. ويندرج تحت هذا المحور مقياسان هما:

- **تأثـير الدولـة في القيمـة المضـافة للقطـاع الصـناعي العالمي (lmWMVA)**
  Impact of a country on World Manufacturing Value Added

ويقاس تأثير الدولة في القيمة المضافة للقطاع الصناعي العالمي مـن خلال حساب حصة الدولـة من إجمالي القيمة المضافة لقطاع الصناعـة العالمي. وقد حققت الولايـات المتحدة الأمريكية المرتبة

الأولى في هذا المقياس حيث تشكل القيمة المضافة للصناعات الأمريكية حوالي ١٩,٣٪ من إجمالي القيمة المضافة لقطاع الصناعة العالمي، وذلك بالرغم من كون القطاع الصناعي لا يشكل سوى ١٣٪ من إجمالي القيمة المضافة للناتج المحلي الأمريكي. تليها الصين في التأثير في القيمة المضافة للقطاع الصناعي العالمي وبنسبة ١٦,٦٪.

- **تأثير الدولة في تجارة السلع الصناعية العالمية (ImWMT)**

Impact of a Country on World Manufactures Trade

يبرز هذا المقياس مدى تنافسية المنتجات الصناعية للدولة المعنية في الأسواق العالمية، ويقاس من خلال حساب حصة الصادرات الصناعية للدولة إلى إجمالي الصادرات الصناعية العالمية. وقد جاءت الصين في المرتبة الأولى في هذا المقياس حيث تشكل صادرتها الصناعية حوالي ١٦٪ من إجمالي السلع الصناعية المستوردة في العالم، تليها ألمانيا في المرتبة الثانية وبنسبة ١٠٪.

أداء المملكة في مؤشر التنافسية الصناعية:

حقق قطاع الصناعة في المملكة إنجازات مهمة بفضل سياسات التنمية التي هدفت إلى تنويع قاعدة الإنتاج الصناعي وتعزيز تنافسيته. ويوضح تقرير مؤشر تنافسية الأداء الصناعي الأخير أن ترتيب المملكة شهد تحسناً كبيراً حيث تقدمت بعشرة مراكز لتأتي في المركز ٣٧ عالمياً في عام ٢٠١٢م مقارنة بالمركز ٤٧ عالمياً في عام ٢٠٠٠م، وهي تعتبر بذلك أفضل الدول العربية أداءً في هذا المؤشر. كما تقع المملكة في المركز الثامن ضمن مجموعة الاقتصاديات الصناعية الناشئة Emerging Industrial Economies، وتصنف ضمن مجموعة الأداء الصناعي فوق المتوسط، والتي تتميز بارتفاع القيمة المضافة الصناعية للفرد ولكنها تعاني من تواضع صادراتها الصناعية نتيجة لاعتمادها على تصدير منتجات الموارد الطبيعية.

أداء المملكة في المقاييس الفرعية لمؤشر التنافسية الصناعية:

جاء أداء المملكة في المقاييس الفرعية لمؤشر التنافسية الصناعية متبايناً إلى حد كبير، فقد جاء متقدماً في بعض المقاييس، ودون الإمكانات في البعض الآخر. وفيما يلي سنقوم باستعراض أداء المملكة في هذه المقاييس.

١- القيمة الصناعية المضافة لكل فرد (MVApc)

احتلت المملكة المرتبة ٣٩ عالمياً في هذا المقياس، حيث بلغت القيمة الصناعية المضافة لكل فرد في المملكة في عام ٢٠١٢م حوالي ١,٩٨٠ دولار لكل فرد، وهو تطور مهم بالمقارنة مع القيمة الصناعية المضافة للفرد في البلاد التي تعتمد على الموارد الطبيعية في الصناعة. ويصنف التقرير التطور الصناعي للدول بناء على حجم القيمة المضافة الصناعية لكل فرد. حيث تعكس هذه القيمة نسبة الاعتماد على عوامل الإنتاج الصناعي الرئيسية والتي من خلالها يمكن تقسيم هيكل الصناعات القائمة إلى: صناعات قائمة على الموارد الطبيعية، وصناعات كثيفة الاستخدام للأيدي العاملة، وصناعات كثيفة الاستخدام لرأس المال المادي والبشري حسب الجدول التالي:

جدول يوضح تصنيف تركيبة الهيكل الصناعي للدول حسب عوامل الإنتاج

الفئة	القيمة الصناعية المضافة للفرد	تركيبة الهيكل الصناعي	أمثلة على أهم الصناعات
أ	أقل من ٢٠٠٠ دولار	٥٠٪ صناعات تعتمد على الموارد الطبيعية ٢٠٪ صناعات كثيفة الاستخدام للعمالة ٣٠٪ صناعات تعتمد رأس المال المادي/ البشري	صناعات الملابس والمواد الغذائية والمعادن الأساسية
ب	٢٠٠٠ – ٨٠٠٠ دولار	٥٠٪ صناعات تعتمد على الموارد الطبيعية ٣٠٪ صناعات كثيفة الاستخدام للعمالة ٢٠٪ صناعات تعتمد رأس المال المادي/ البشري	البلاستيك والطباعة
ج	أكثر من ٨٠٠٠ دولار	تتقلص مساهمة الصناعات التي تعتمد على الموارد الطبيعية والصناعات كثيفة الاستخدام للعمالة وتزداد مساهمة صناعات تعتمد رأس المال المادي/ البشري	الكيميائية والمعدات والمحركات

المصدر: تقرير مؤشر تنافسية الأداء الصناعي (٢٠١٠م)، الصادر عن اليونيدو في عام ٢٠١٣م.

٢- قيمة الصادرات الصناعية لكل فرد (MXpc):

حققت المملكة المرتبة ٤٧ عالمياً في هذا المقياس، حيث بلغت قيمة الصادرات الصناعية لكل فرد حوالي ٢,٥٢٨ دولاراً لكل فرد في عام ٢٠١٢م. وبالمقارنة مع المقياس السابق، نجد أن المملكة لديها إمكانات كبيرة لتحقيق مركز متقدم في هذا المقياس في حال اتباع سياسات فعالة لتشجيع التصدير.

٣- مساهمة الصناعات متوسطة وعالية التقنية في إجمالي القيمة المضافة للقطاع الصناعي (MHVAsh):

حققت المملكة المركز ٤٠ عالمياً في مؤشر كثافة التصنيع، حيث تبلغ نسبة مساهمة الصناعات متوسطة وعالية التقنية في إجمالي القيمة المضافة للقطاع الصناعي حوالي ٤١,٢٪. ويعود تحقيق المملكة لأداء جيد في هذا المؤشر لوجود صناعات التكرير والبتروكيماويات بشكل خاص، وتشير العديد من الدراسات أنه كلما زادت نسبة مساهمة الصناعات متوسطة وعالية التقنية في إجمالي القيمة المضافة كلما كان التحول إلى اقتصاد قائم على المعرفة والابتكار أسرع.

٤- مساهمة القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الناتج المحلي (MVAsh):

على الرغم من ارتفاع القيمة المضافة للقطاع الصناعي في المملكة من ٢٢,٤ مليار ريال عام ١٩٨٠م إلى ٢٧٠,٢ مليار ريال عام ٢٠١٢م بالأسعار الجارية، إلا أن مساهمة القطاع الصناعي في إجمالي الناتج المحلي لم تتجاوز ١١,٤٪. ويعود السبب في انخفاض مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي إلى تزايد تأثير القطاع النفطي على الناتج المحلي الإجمالي للمملكة.

٥- مساهمة الصناعات متوسطة وعالية التقنية من إجمالي الصادرات الصناعية (MHXsh):

بلغت نسبة مساهمة الصناعات متوسطة وعالية التقنية من إجمالي الصادرات الصناعية السعودية نحو ٣٥,٦٪، وهي نسبة دون إمكانات المملكة. لذا فإن المملكة بحاجة إلى تطوير العديد من الصناعات متوسطة وعالية التقنية لتعزيز أدائها في هذا المقياس.

٦- نسبة الصادرات الصناعية من إجمالي الصادرات (MXsh):

بلغ نصيب الصادرات الصناعية من إجمالي الصادرات في المملكة نحو ١٩,١٪. ويعود السبب في تواضع هذه النسبة إلى هيمنة الصادرات النفطية على هيكل الصادرات السعودية. لذا فإنّ المملكة بحاجة إلى تطوير المزيد من الصناعات متوسطة وعالية التقنية لكي تستطيع التقليل من الاعتماد على الصادرات النفطية.

٧- التأثير في القيمة المضافة للصناعة العالمية (lmWMVA):

حققت المملكة المركز ٢٧ عالمياً في هذا المقياس، حيث تبلغ نسبة تأثير القطاع الصناعي في المملكة على القيمة المضافة للصناعة العالمية حوالي ٠,٦٪، ويمكن للمملكة تعزيز مكانتها في هذا المؤشر من خلال الدخول في الصناعات العالمية التكاملية التي تعتمد على سلسلة القيمة المضافة.

٨- أهمية الدولة في تجارة السلع الصناعية العالمية (lmWMT):

حققت المملكة المرتبة ٣٤ عالمياً في هذا المقياس نتيجة لبلوغ حصة صادراتها الصناعية في تجارة السلع الصناعية العالمية حوالي ٠,٦٪. وهي نسبة دون إمكانات المملكة. وعليه فإن التركيز على المنتجات المتوسطة وعالية التقنية والدخول في سلسلة القيمة المضافة للصناعات العالمية من شأنه وضع المملكة في مكانة بارزة على خارطة تجارة السلع الصناعية تتلاءم مع إمكاناتها.

الخاتمة:

استطاعت المملكة أن تحقق العديد من الإنجازات الهامة والناجحة في تطوير القطاع الصناعي وزيادة تنافسيته. وبذلك قفز ترتيب المملكة إلى المركز ٣٧ في مؤشر التنافسية الصناعية. وبتحليل أداء المملكة مع أداء الدول المتقدمة في المقاييس الفرعية المكونة لهذا المؤشر، تبين وجود عاملين أساسيين في التأثير على التنافسية الصناعية للدول، هما الاستثمار في الصناعات متوسطة وعالية التقنية وتعزيز الصادرات الصناعية. ومن خلال تركيز المملكة على هذين المجالين في الفترة القادمة وبما يتوفر لديها من إمكانات، وبمزيد من الدعم المقدم من مركز التنافسية الوطني الذي أسسته الهيئة العامة للاستثمار، فإنها ستكون قادرة بإذن الله على اللحاق بركب الدول الأكثر تنافسية في القطاع الصناعي. ولا ينحصر تحقيق التقدم في هذين المجالين على القطاع الصناعي فحسب، بل يعتمد وبشكل كبير أيضاً على مدى تطور ومواكبة قطاع الخدمات المساندة بشتى أنواعها لطموحات التقدم الصناعي في المملكة.

بيانات النشاط الإقراضي للصندوق

18
15
13
27

بيان رقم (ا)

بيان بعدد المشاريع الصناعية الجديدة الممولة من الصندوق حسب القطاعات الفرعية

القطاع	خلال عام ١٤٣٦/١٤٣٧هـ (٢٠١٥م)	المجموع التراكمي
الصناعات الاستهلاكية :	**٣٥**	**٧٦٥**
المواد الغذائية	١٤	٣٦٢
المرطبات والمشروبات	٨	٨١
النسيج	٥	٧٨
منتجات الجلود والمواد البديلة	١	٢٥
المنتجات الخشبية	١	٢١
الأثاث الخشبي	٢	٦٠
منتجات الورق	٤	١٠١
الطباعة	–	٣٧
الصناعات الكيميائية :	**٤٠**	**٧١٧**
الكيماويات	٢٢	٣٣٧
منتجات النفط والغاز	–	٣٨
منتجات المطاط	٢	٢٢
منتجات البلاستيك	١٦	٣٢٠
صناعة مواد البناء :	**٢٤**	**٤٦٦**
المنتجات الخزفية	١	١٥
منتجات الزجاج	١	٦٩
مواد البناء الأخرى	٢٢	٣٨٢
صناعة الإسمنت:	–	**٣٣**
الصناعات الهندسية :	**٢٤**	**٧٩٠**
المنتجات المعدنية	١٤	٤٨٥
الماكينات والآلات	٢	٩٤
المعدات الكهربائية	٦	١٤٧
معدات النقل	٢	٦٤
الصناعات الأخرى	**١٢**	**٨١**
المجموع	**١٣٥**	**٢,٨٥٢***

* منها (٥٧٠) مشروعاً تم إلغاء التزامات القروض المعتمدة لها .

بيان رقم (٢)

بيان بقيمة القروض الصناعية المعتمدة من الصندوق حسب القطاعات الفرعية (بملايين الريالات)

القطاع	خلال عام ١٤٣٦/١٤٣٧هـ (٢٠١٥م)	المجموع التراكمي
الصناعات الاستهلاكية :	**١,٦٥١**	**٢١,٧٨٠**
المواد الغذائية	١,٤٥٥	١٢,٤٣٦
المرطبات والمشروبات	١٠٦	٢,٢٩٠
النسيج	٢٣	٢,٤٣٨
منتجات الجلود والمواد البديلة	٨	١٤١
المنتجات الخشبية	٥	٢٧٧
الأثاث الخشبي	١٧	٤٣١
منتجات الورق	٣٧	٣,٥٤٠
الطباعة	–	٢٢٧
الصناعات الكيميائية :	**٦,٦٣١**	**٥٢,٠٧٤**
الكيماويات	٦,١٦٦	٤١,٥٩٧
منتجات النفط والغاز	–	٣,٣٩٨
منتجات المطاط	٣١	٨٣٥
منتجات البلاستيك	٤٣٤	٦,٢٤٤
صناعة مواد البناء :	**٦٨٠**	**١٣,٢٧٩**
المنتجات الخزفية	١٥٩	١,٩٤٦
منتجات الزجاج	٢٢	٣,٦٥٤
مواد البناء الأخرى	٤٩٩	٧,٦٧٩
صناعة الإسمنت:	**–**	**١١,٦٠٣**
الصناعات الهندسية :	**٧٦٩**	**٢٤,١٣٦**
المنتجات المعدنية	٥٦٢	١٨,٣٩٩
الماكينات والآلات	٣٣	٩٦٩
المعدات الكهربائية	١٤٩	٣,٤٦٥
معدات النقل	٢٥	١,٣٠٣
الصناعات الأخرى	**١,٧٠٧**	**٦,٥٥٣**
المجموع	***١١,٤٣٨**	****١٢٩,٤٢٥**

* اعتمدت للمساهمة في تمويل (١٣٥) مشروعاً جديداً وتوسعة (٢٠) مشروعاً قائماً.

** منها (١٨,٧٣٧) مليون ريال تم إلغاء الالتزام بها أو تخفيضها .

بيان رقم (٣)

بيان بعدد المشاريع الصناعية الجديدة الممولة من الصندوق حسب مناطق المملكة

المنطقة	خلال عام ١٤٣٦/١٤٣٧هـ (٢٠١٥م)	المجموع التراكمي
الرياض	٥٦	١,٠٢٨
مكة المكرمة	٢٢	٦٦٥
المدينة المنورة	١٢	١٣٣
القصيم	٦	٧٥
المنطقة الشرقية	١٩	٧٥١
عسير	٥	٥٣
تبوك	١	١٣
حائل	٥	٣٤
جازان	٣	٣٠
نجران	٣	٢٥
الباحة	–	١٠
الجوف	–	٢٣
الحدود الشمالية	٣	١٢
المجموع	**١٣٥**	*٢,٨٥٢

* منها (٥٧٠) مشروعاً تم إلغاء التزامات القروض المعتمدة لها .

بيان رقم (٤)

بيان بقيمة القروض الصناعية المعتمدة من الصندوق حسب مناطق المملكة (بملايين الريالات)

المنطقة	خلال عام ١٤٣٦/١٤٣٧هـ (٢٠١٥م)	المجموع التراكمي
الرياض	١,٥١٢	٢٤,٤٦٥
مكة المكرمة	٣٦٥	٢٢,٢٢٨
المدينة المنورة	٢,٧٢٥	١٥,٣١١
القصيم	٩٢	١,٦٠٩
المنطقة الشرقية	٣,١٤٣	٥٣,٥٢١
عسير	٧٩	١,١٣٧
تبوك	١٧	٥٧٤
حائل	٤٠٦	١,٩٦٢
جازان	٨٦١	٣,٨١٩
نجران	٣٣	١,٢٠٣
الباحة	–	٣٧
الجوف	–	٣٣٧
الحدود الشمالية	٢,٢٠٥	٣,٢٢٢
المجموع	*١١,٤٣٨	**١٢٩,٤٢٥

* اعتمدت للمساهمة في تمويل (١٣٥) مشروعاً جديداً وتوسعة (٢٠) مشروعاً قائماً.

** منها (١٨,٧٣٧) مليون ريال تم إلغاء الالتزام بها أو تخفيضها .

صندوق التنمية الصناعية السعودي
Saudi Industrial Development Fund

صندوق بريد: ٤١٤٣ الرياض ١١١٤٩
المملكة العربية السعودية
هاتف: ٠٠٩٦٦ ١١ ٤٧٧٤٠٠٢ – فاكس: ٠٠٩٦٦ ١١ ٤٧٩٠١٦٥
البريد الإلكتروني: info@sidf.gov.sa
موقع الصندوق على الشبكة: www.sidf.gov.sa

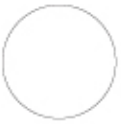

التقرير السنوي ١٤٣٦ / ١٤٣٧هـ
رقم الإيداع: ١٦/٣٤١٨
ردمد: ١٣١٩-٥٥٢٢

التقرير السنوي للعام المالي ١٤٣٦

١٤٣٧هـ

www.sidf.gov.sa

8001160004

@sidfsa